SPLM-N

الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال

سكرتارية التدريب والبحوث والتخطيط

إضاءات حول :

العلمانية وفصل الدِّين عن الدولة

(مجموعة مقالات ومواقف وآراء منشورة)

الجزء الثاني

إضاءات حول :

العلمانية وفصل الدِّين عن الدولة

(مجموعة مقالات ومواقف وآراء منشورة)

الجزء الثاني

الفهرست

مُقدِّمة

الفصل الأول : إطار مفاهيمي

الفصل الثاني : الدولة العلمانية والدولة المدنية

الفصل الثالث : الموقف من الدولة الدينية (الإسلامية)

الفصل الرابع : العلمانية على طاولة التفاوض

مُقدمة :

أثار الموقف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال على طاولة التفاوض (العلمانية وفصل الدين عن الدولة) جدلاً واسعاً وحرَّك المياه الساكنة لسنوات طويلة. فقضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة هي قضية كل السودانيين بإعتبارها تُشِّكل واحدة من الجذور التاريخية للأزمة السودانية. فإستغلال الدين في السياسة عبر التاريخ أدَّى إلى إنهيار وتدمير البلاد وتقسيم الشعب السوداني وإشعال الحروب الفتَّاكة التي أدَّت إلى فصل جنوب السودان ولا زالت تُهدِّد أجزاء واسعة من البلاد.

تابعنا خلال الأيام الماضية الحراك الواسع الذي أثارته قضية العلمانية وطرحها كموقف تفاوضي خاصة في وسائل الإعلام المقروءَة والمسموعة بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي، لقد رأينا ضرورة توثيق هذه المواقف والآراء في هذا الظرف التاريخي المفصلي حول هذه القضية المصيرية لفائدة الجميع وللأجيال القادمة لأننا نرى إن هذه القضية هي قضية الشعب السوداني في المقام الأول وهو من له الكلمة العليا في تحديد مستقبله السياسي. فالشعب السوداني الذي ثار ضد النظام البائد ورسم ملامح سودان المستقبل، قادرٌ على مواصلة ثورته من أجل بناء سودان جديد تسود فيه قيم (الحرية .. العدالة .. المساواة) .. سودان يتساوَى فيه الجميع بغض النظر عن (الدين - العِرق - اللون - اللغة - النوع - الجهة ... إلخ).

والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إذ تدعو لإقامة الدولة العلمانية، فهذا ينطلق من حرصها على تماسُك ووحدة البلاد التي لا يُمكن تحقيقها في ظل الدولة الدينية، والذين يرفضون العلمانية فإنهم يقفون ضد وحدة البلاد ويدفعون الشعوب المُتضرِّرة من الدولة الدينية إلى ممارسة حق تقرير المصير. فالدولة الدينية لا تقبل بالتنوُّع والتعدُّد إذ تقسِّم المواطنين، وتُهمِّالنساء والآخر الديني، وتنتهك الحريات وحقوق الإنسان.

هذا الكتيب (الجزء الثاني) عبارة عن مجموعة مقالات وبيانات ومواقف وآراء منشورة في الصحف المقروءة والمواقع الإليكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي المختلفة (تويتر - واتساب - فيس بوك)

بالإضافة إلى البيانات الرسمية لأحزاب وقوى سياسية، وكتابات ومصادر أخرى متنوّعة تعكس تفاعل الشعب السوداني مع هذه القضية المصيرية ومواقفهم وآرائهم تجاهِها.

نأمل أن تسهم هذه الإصدارة في رفع الوعي ودفع الحراك السياسي في البلاد بما فيه فائدة للجميع.

النضال مستمر والنصر أكيد

الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال

سكرتارية التدريب والتخطيط والبحوث

فبراير 2020

الفصل الأول

إطار مفاهيمي

الفصل الأول

إطار مفاهيمي

العلمانية ضرورة مُلحَّة

هاشم العيسمي

17 – 5 – 2016 – الحوار المُتمدِّن

في ظل تعدد الخطابات الإيديولوجية , وتكاثر التيارات و التوجهات التي تملك ثوابت اجتهادية لا تقبل تكييفها مع متطلبات العصر الراهن و البناء الحديث للدولة , أصبحت العلمانية ضرورة ملحة لتحقيق التوافق حول شكل الدولة و النظام السياسي و القواعد الاجتماعية التي يجب أن تحكم , لذا في هذا المقال سنقوم بتعريف العلمانية التي لا تطلب من أصحاب الثوابت التنازل عن ثوابتهم و معتقداتهم بل عدم فرضها بالقوة على التوجهات الأخرى , و من ثم توضيح الالتباس حولها ثم التطرق لضرورة العلمانية في المرحلة الراهنة , و الفوائد التي يمكن أن نجنيها في حال تطبيق العلمانية.

أولاً: ما هي العلمانية :

تُّعرف العلمانية على أنها فصل الحكومة أو السلطة السياسية عن السلطة الدينية أو الشخصيات الدينية و عدم تبني دين معين كدين رسمي للدولة , وعدم إجبار الأفراد على اعتناق دين معين أو منعهم من ممارسة اعتقاداتهم الدينية , كما هي منعهم من فرض أرائهم الدينية على القرارات السياسية , لذا يمكن تعريف العلمانية باختصار :

"فصل الدين عن الدولة"

و بهذا لا نعني أن العلمانية مضادة للدين أو معادية له , لكنها مستقلة عنه , أي أن الدين لا يتداخل بالسياسة , و السياسة تتغول على الدين ليشرعن قراراتها , و في هذا حماية للدين أولاً و النظام السياسي ثانياً من المتاجرة به من قِبل بعض تجار الدين أو السياسة .

ثانياً: ما هي أسس العلمانية :

تعد العلمانية من المعتقدات المرنة ,إذ ليس لها شروط أو أسس تلتزم بها , و إنما هي قابلة للتطوير و التحديث و التعديل و الزيادة لتتكيف في أي بيئة توجد فيها و في أي مجتمع تظهر به. و **العلمانية** في حد ذاتها لا تعتبر معارضة لأمور الدين بل هي لا تتدخل به و تقف دوماً

محايدة تجاهه , و يعده الكثيرون هي التي حافظت على الدين من تدخلات الحكومة و الدول فيها .

و تقوم **العلمانية** على مجموعة من **الأسس** , و منها :

1- أساس الانتماء لأي مجتمع هو **المواطنة**, فلا تنظر للدين أو العرق أو الطائفة أو المذهب كمحدد للانتماء .

2- العلمانية تؤمن بأن أساس التشريع يعتمد على **المصلحة العامة**, فأين وجد المجتمع و تم التوافق عليها , شرعها و اتبعها .

3- الشرعية في الدولة العلمانية تعتمد على **الدستور** الذي تم التوافق حوله من كافة أطياف و توجهات المجتمع .

4- في الدولة العلمانية تُعتبر **الأمور الدينية** أموراً **شخصية** و أتباعها منوط بالفرد و قراره , و يجب عدم فرض الدين بالقوة .

5- وجوب تحقيق **حقوق الإنسان** و الدفاع عنها.

6- الحفاظ على **حقوق** الأفراد و **حرياتهم** في الدولة العلمانية .

ثالثاً : لماذا العلمانية ضرورية في هذه المرحلة :

تأتي ضرورة العلمانية في المرحلة الراهنة بسبب الصراعات التي ولدها عدم الفهم الواضح للدين لدى أتباع التيارات التوجهات المختلفة , و إقامة ثوابت لهم و عدم المجادلة بصحتها أو محاولة تكييفها مع التيارات الأخرى و السعي لفرضها على النظام السياسي و لو بالقوة , حيث ينقسم المجتمع العربي إلى تياران , التيار الديني و التيار اللا ديني :

التيار الديني :

يضم الوطن العربي عدد من الأديان التي يمكن حصرها في , الدين الإسلامي و المسيحية و البهائية و الصابئة و الدين اليهودي.

أولاً: الدين الإسلامي : ينقسم الدين الإسلامي إلى مذهبين ,

***المذهب السني :** و يتشرذم المذهب السني إلى عدد كبير جداً من التيارات و التوجهات و الأحزاب في داخله و هي :

- التيار السلفي : و ينقسم إلى السلفية الجهادية كأحرار الشام و الجيش الإسلام في سوريا , و السلفية الحزبية كحزب النور في مصر , و السلفية الأثرية كأتباع الألباني , و السلفية

السرورية كأتباع محمد بن سرور في الخليج العربي, و السلفية العقلانية كأتباع محمد عبده , و السلفية الدعوية , و أخيرا السلفية الجهادية التكفيرية كداعش و النصرة و فصائل من تنظيم القاعدة , والسلفية الجامية كأتباع الجامي و المدخلي في السعودية .

- **الإخوان المسلمون :** الذين ينقسمون إلى الإخوان القطبيين و الإخوان التجديديون كحركة النهضة في تونس .

- **حزب التحرير :** الذي يدعو إلى الخلافة الإسلامية و يستمد ثوابته من التيار العقلاني "المعتزلة"

- **التيار الصوفي :** و التي تحتوي على ثلاث و ثمانون طريقة , أهمها :

الأحمدية في سوريا و مصر , و الرفاعية في سوريا و مصر ,السنوسية في المغرب العربي و السودان , و المهدية في السودان ,و التيجانية في السودان , و الأكبرية كأتباع ابن العربي.

- **التيار الإسلامي الليبرالي :** مثل حزب الوسط في مصر و حزب مصر القوية .

* **المذهب الشيعي :** الذي يتشرذم إلى عدد من التيارات مثل :

- **الاثنا عشرية و تضم :** التيار الصدري و المجلس الإسلامي و الحزب الدعوي في العراق - حزب الله و حركة أمل في لبنان - الشيعة الوطنيون و الشيعة الخمينيون (الموالون لإيران) في مجمل الخليج العربي - الحوثيين في اليمن - الإسماعيليون في سوريا - العلويين في سوريا و لبنان .

ثانياً : المسيحية : و التي تقسم إلى عدد من المذاهب , وهي : الأرثوذكس في سوريا - الأقباط في مصر - الكاثوليك في سوريا و مجمل الوطن العربي - البروتستانت في مجمل الوطن العربي - المارونيين في لبنان.

ثالثاً : اليهود الشرقيين : في اليمن و المغرب العربي و توجد أقليات ضئيلة في سوريا و العراق .

رابعاً: الصابئة المندائية في العراق .

خامساً: البهائية في فلسطين و مصر و البحرين.

التيار اللا ديني :

ينقسم إلى عدد من التوجهات , و هي : التيار القومي و التي تقسم إلى الناصرية و البعثية و القوميون العرب و الحزب السوري الاجتماعي - التيار الشيوعي الذي يضم اليسار المعتدل

و اليسار المتطرف - و التيار الليبرالي و أيضاً التيار الاشتراكي الذي يتداخل مع التيار القومي.

و هناك عدد من الأحزاب التوفيقية و التلفيقية التي لا تملك فكر واضح و المستقلين و الانفصاليين كالجنوبيين اليمنيين و الجنوبيين السودانيين .

و كل ما سبق ذكره من تيارات يحاول في المرحلة الراهنة فرض أيديولوجيته على النظام الاجتماعي و النظام السياسي , و هذا ما يؤدي إلى الإنقسام و التشرذم , مثلاً من المستحيل أن يحصل لقاء بين حزب الله و السلفية , أو بين الإسلاميين الليبراليون و السلفية الجهادية التكفيرية أو الصوفية . لذلك تأتي العلمانية كقواعد و أسس للتخلُّص من الإنقسامات و وضع تصور واضح للحكم على أساس الإجماع و البناء لا التفرقة و الهدم .

رابعاً : ما هي النتائج التي يمكن أن نجنيها بتطبيق العلمانية :

إن من أبرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العربي هي أزمة الهوية , و التمايزات الإيديولوجية بين التيارات المختلفة التي أدت بعد كسر حاجز الخوف من الحكام إبان ثورات الربيع العربي من الظهور و الصراع حول من يجب أن تُطبق عقيدته و رؤيته للمجتمع , و لذلك كان تطبيق العلمانية الحل الأمثل للخروج من دائرة الصراع إلى دائرة البناء للدولة الحديثة و ذلك في ظل ما يلي :

1- الاتفاق حول مجموعة من الأسس و القواعد المتوافق عليها بين جميع التيارات و المذاهب و القوى في المجتمع العربي .

2- اعتماد الدستور كالمرجع الوحيد للحكم بسبب التوافق عليه و إقراره من قِبل المجتمع .

3- إتباع الديمقراطية كمنهج عمل و هو ما يضمن حكم من يُجمع عليه الغالبية في المجتمع .

4- إقرار الحريات و الحقوق للأفراد و هو ما يضمن الحياة الحرة و المساواة للجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أ توجهاتهم السياسية .

5- منع فرض أي أيديولوجية دينية كانت أم غير دينية على منهج عمل مؤسسات الدولة و هو ما يضمن الخروج من أزمة الهوية و التمايزات المجتمعية .

و من هذا نستطيع التوصُّل لمجموعة من النتائج التي تحققها العلمانية و هي :

- القضاء على التشرذُّم الحاصل في المجتمع.

- تسهيل عملية الخروج من أزمة الهوية برسم الخيارات أمام الأفراد.

- تخفيف حدة الصراع بين التيارات و الاتجاهات المختلفة.

- بناء دولة حديثة خالية من التمايزات العنصرية.

- رسم سياسات اجتماعية و اقتصادية واقعية تخدم المصلحة العامة .

- حماية الدين و الحفاظ عليه من المتاجرين به لتحقيق مصالح شخصية .

و في هذا تكون العلمانية هي الوسيلة الوحيدة للانطلاق من مرحلة ما قبل النهضة إلى مرحلة النهضة و بناء المجتمع العربي الحديث و المعاصر , و ترسيم ملامح الهوية العربية و ملامح العمل السياسي العربي المنظم و الممنهج .

.....

الدولة الديمقراطية العلمانية ضرورة وليست خياراً

علاء الدين الخطيب

2016-10- 20

في مقالي السابق (1)، تمت مناقشة ضرورة وصول السوريين خلال السنوات القادمة لصياغة توافق حول شكل الدولة السورية المستقبلية كخطوة أساسية لإنقاذ سوريا، لأن الصراع الدولي على وفوق سوريا لن يؤدي لحل في سوريا خلال سنين طويلة، والحل الوحيد هو قرار شعبي سوري تؤيده نسبة معقولة من السوريين؛ فلماذا "الدولة الديمقراطية العلمانية"؟

مقدمة :

ما يجب علينا الانتباه له ونحن نناقش الشكل الأمثل للدولة، هو أن الزمن يسير بتسارع كبير مقارنة بما كان عليه قبل قرن أو قرنين أو عشرة قرون. هذا التسارع نراه بالعلم كأوضح مسار لتسارع المعرفة البشرية، فلقد احتاجت البشرية بضعة عشرات الآلاف من السنين لتخترع العجلة، ثم بضعة ألاف من السنين لتخترع الآلة، ثم مئات من السنين لتكتشف الكهرباء والجراثيم، ثم بعد عشرات سنين قلبت نظرية النسبية العالم رأسا على عقب، واستمرت عجلة الخروقات العلمية بتسارع هائل، فيمكننا الادعاء أن جيل الخمسينات حاليا شهد تطورات علمية وتقنية تعادل ما رأته كل أجيال البشرية سابقا.

لم يكن توسع وتسارع المعارف البشرية فقط مناطا بالعلوم الطبيعية، بل ترافق ونشئ مع تسارع تغيّرات التركيبة المجتمعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للمجتمعات البشرية؛ فقبل قرون كان ممكنا لعائلة حكم شمولية أن تتوارث الحكم المطلق عبر مئات السنين في الصين أو روسيا أو بغداد أو لندن، وقبل أربعين سنة كان ممكنا لديكتاتورية

شيوعية أيدلوجية أن تضع الاتحاد السوفيتي في قمة القوة والسيطرة عالميا، وأن تبدأ إندونيسيا بالصعود الاقتصادي مع حكم الديكتاتور سوهارتو، وأن تحقق السعودية، الدولة المؤسسة على قواعد دينية مذهبية قبلية وعائلية، استقرارا وأمانا كبيرين لعشرات السنين.

ترافق تطور المعارف البشرية مع تطور الأفكار والبديهيات، فعبر عشرات آلاف السنين من عمر البشرية كان الحاكم الأكبر "الطوطم" حقيقة لا تقبل النقاش وقدرا محتما، فقط قبل قرنين بدأت قدسية الحاكم الأوحد تتزعزع، وبدأت عامة الناس تفكر بحقها في السلطة في بعض البلاد، ومنذ نصف قرن فقط أصبح حق الإنسان-المواطن بالمشاركة حقيقة بشرية جامعة لكل المجتمعات البشرية؛ حتى الأخلاق الإنسانية والقيم العليا سارت في طريق التطور والتغيير، فظهور شريعة حقوق الإنسان الدولية كان المنتج الأهم للبشرية أخلاقيا، فأي تمييز ضد الإنسان بسبب جنسه أو عمره أو لونه أو عرقه أو دينه أو مستواه المادي صار عيبا أخلاقيا قبل أن يكون انتهاكا للقانون، وتم إجبار كل أشكال الدول المعاصرة، حتى لو نظريا، على اعتبار أن واجب الدولة الأهم هو تحقيق حق المواطنة الكاملة للإنسان بما تشمله من حرية وكرامة وعدالة للإنسان.

كل هذه التغييرات عبر التاريخ كانت مدفوعة بتغيير البنى والعلاقات والأشكال الاقتصادية (2)، التي أنتجت تطورات هائلة في شبكة التواصل بين البشر، فكانت النتيجة، التي لا ندعي أنها الشكل الأمثل، هي النظام العالمي الجديد للسوق الدولية، حيث أصبح العالم فعلا قرية صغيرة، تبحر عبرها الأموال والمنتجات والأفكار والمشاعر والفنون وحتى القيم الأخلاقية، وتتفاعل صداما أو تكاملا؛ ولعل هذا التواصل العالمي الذي أنشأته ثورة الاتصالات والتقنيات هو من أكبر التغيرات التي أثرت بالإنسان الفرد والمجتمع عبر التاريخ البشري؛ هذا التسارع في تغيّر المجتمعات والدول البشرية غاب عن غالبية المنتج الفكر العربي، فبقي حبيسا لتنظيرات النصف الأول من القرdeomc2-1ن العشرين إن كان حداثيا، وحبيسا لأساطير إسلامية وقومية عربية ممتدة عبر عشرة قرون إن كان أصوليا؛ فالتاريخ هو عجلة تدور، لكنها تدور لتسير إلى الأمام، ولا تدور كي تعيد التاريخ، فمن المستحيل أن يعيد التاريخ نفسه، ولا حتى أن يعيد يوما مضى.

الدولة الديمقراطية العلمانية هي الشكل الوحيد الممكن للدولة الحديثة :

أثبت التاريخ الحديث والواقع الدولي أن الشكل الوحيد الممكن للدولة المستقرة في القرن الواحد والعشرين هو الشكل الديمقراطي العلماني، وذلك وبكل بساطة، لأن هذا الشكل هو الشكل الأحدث للدولة كمنتج بشري، الذي يضمن قيم حقوق الإنسان حسب الشريعة الدولية، ويسعى لتحقيق أفضل أشكال العدالة بين المواطنين، ويضمن بقاء الدولة وفق مؤسسات مستقلة عن الأشخاص، ويحيّد أي فكر أو أيدلوجية تعتمد التمييز بين البشر؛ هذا الشكل ليس هو الشكل النهائي الذي ستحققه البشرية في تطورها، لأنه شكل ما زال يعاني من مشكلات عديدة، لكنه بالتأكيد هو الشكل الأمثل مقارنة بالتاريخ والواقع للبناء عليه نحو مستقبل أفضل؛ فلا يمكن موضوعيا استحضار أي شكل قديم للدولة مهما أثبت بزمانه ومكانه أنه نموذج ناجح. لكن على ما يبدو أنه بمنطقتنا لا تشكل هذه الحقيقة النسبية قناعة عند الكثيرين، وما

زالوا يطلقون حول هذه الحقيقة جدالات بيزنطية لا نهائية، جدالات لها للأسف صدى واسع لدى الشارع المنهك فقرا وظلما وحروبا، لذا لا بد لنا من إعادة هذا الجدل إلى نقاش مفيد منتج، وعدم الاستسلام لجدال عقيم؛ سنبدأ بهذا المقال مناقشة هذا الشكل، خدمة لخلق وعيّ سوريّ شعبي بضرورة تبني نموذج الدولة الحديثة، سعيا لإنقاذ مستقبل سوريا من الصراع الدولي المتوحش فوقها.

من الناحية الإحصائية، نجد أن كافة الدول القوية الغنية والمستقرة، كدول الغرب والصين واليابان والهند والبرازيل وتركيا ودول نمور آسيا وروسيا، هي دول تشترك بعنوان الديمقراطية والعلمانية في جوهر نظامها، حتى لو كانت الخلافات البنيوية والم-deomc2نهجية مختلفة، كأن يدعي أحدهم أن لا ديمقراطية بالصين لو قارنها باليابان أو فرنسا، أو أن تركيا يحكمها حزب إسلامي، أو أن روسيا تعاني من مشاكل جوهرية في الاقتصاد والفساد الإداري، لكن تبقى الحقيقة الموضوعية، مهما كان موقفنا الأخلاقي من سياسة هذه الدولة أو تلك، أن هذه الدول هي نسبيا الدول الأقوى والأكثر استقرارا والأكثر عدالة اجتماعية، وأنها جميعا تتبنى الديمقراطية والعلمانية كنظام للدولة، حتى لو شابهُ الكثير من الاختلافات والفساد في التطبيق؛ ولا يهمنا هنا الدخول بنقاشات فكرية لانهائية حول هل الصين أو روسيا ديمقراطية، أو هل تركيا وماليزيا علمانية، فالكلام والمقارنة نسبية ولا تدعي أن أي دولة تحقق الشكل الأمثل، فالصين وروسيا مثلا يدّعون ويسيرون نحو الديمقراطية قياسا بتاريخهم وبالواقع الدولي، وتركيا وماليزيا ما زالتا دولتين رأسماليتين ليبراليتين علمانيتين، بالقياس النسبي والقانوني؛ حتى الدول الغربية لم تحقق الشكل الأمثل للدولة بمفهومها الديمقراطي والعلماني، لكنها تبقى الأفضل بالمقارنة النسبية زمانيا ومكانيا، فعلوم السياسة والمجتمعات والاقتصاد لا يمكنها ادعاء وجود حقائق مطلقة، لكنها ترتكز لحقائق نسبية قابلة للتغير حسب الزمان والمكان.

من ناحية ثانية، وهي الأهم، كل الدول المهددة مستقبلا بالانهيار هي دول محكومة بديكتاتوريات مطلقة، دون أي نفس ديمقراطي، ومغرقة في الانتماءات الدينية أو العرقية أو القبلية أو العائلية، مثل كل الدول العربية وإيران ودول وسط آسيا والعديد من الدول الإفريقية، وهذه الدول ليست مهددة بالانهيار لأنها فقيرة اقتصاديا فقط، فالعديد منها مثل دول الخليج العربي وإيران من أغنى دول العالم، بل لأنها تفتقر لبنية الدولة العصرية المؤسساتية، وبدون أي توجه واضح نحو الديمقراطية والعلمانية.

إذا واقعيا، وخلال الزمن الحاضر والتاريخ القريب، لا وجود لنموذج دولة أثبت نجاحه وقدرته سوى نموذج الدولة الديمقراطية العلمانية، لكن ذلك ليس نهاية النقاش، بل له مواصلة.

العلمانية ضرورة للخروج من مأزق خلط الدين بالسياسة

د/ سالم حميد

رئيس مركز المزماة للدراسات والبحوث - دبي

الاثنين، 22 يوليو، 2019

العلمانية : ضمانة العيش المُشترك :

هل حان الوقت لإغلاق هذا الملف المزمن ؟ وأعني به الخلط بين الدين والسياسة في دول منطقتنا، التي لا تزال تعاني الكثير نتيجة لعدم حسم هذه الإشكالية الخطيرة. فعندما يستمر الإبقاء على هذا الملف عالقاً، يظل الباب مفتوحاً لتصدير الخرافات إلى المجال السياسي، بما في ذلك من تأثير سلبي على المجتمعات، وتأخير لبناء الدولة الحديثة، التي يفترض أنها بناء مؤسسي، يؤدي عمله بعيدا عن إرضاء ديانة أو طائفة معينة.

فالدولة ممثلة لكافة المواطنين مهما اختلفت دياناتهم، ومن مصلحة الجميع أن تكون الدولة راعية لهم، من دون أن تكون منحازة لأي طرف، أو في حالة تبني لتوجه ديني محدد سلفاً. وحتى في المجتمعات الأحادية التي تخلو من تعدد الأديان، عندما يتم السماح لرجال الدين بالهيمنة على الخطاب السياسي والتأثير فيه، يخسر المجتمع إمكانيات التحديث، ويذهب باتجاه التطرف والانغلاق.

ولعل التجارب الماضية خلال العقود السابقة تثبت لنا أن غياب العلمانية أدى إلى ربط أجيال متتالية بمنظومة فكرية متشددة. كما تم تجنيد أجهزة إعلام ومنابر دينية لخدمة الفكر المتطرف. بينما لو تم إنفاق الأموال على العناية والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، لكان ذلك أجدى بكثير من إعادة إنتاج تثقيف ديني يختطف عقول الشباب، ويستنسخ نمطاً متشابها من التفكير، ولا يعطي الأولوية للإنتاج والتنمية، بقدر ما ينشغل بتوسيع وبسط هيمنة رجال الدين وسلطتهم المعنوية التي غزت كل بيت، سواء عبر قنوات التلفزيون الفضائية، أو عبر المطبوعات الصفراء التي تروج لها معارض الكتاب الرسمية في مختلف الدول العربية. والعجيب أن تلك المطبوعات تكون ضمن لائحة الكتب الأعلى مبيعاً.

في إطار ملاحظة التحولات البطيئة نسبياً، في اتجاه فك الاشتباك بين الديني والسياسي، يمكن القول إن هناك خطوات عقلانية متزايدة، أصبحت مدعومة بوعي ينتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي لا أحد ينكر أنها تسهم، بالتدريج، في ترسيخ نمط تفكير متحرر من قيود الفترات الماضية. ولا شك أن التوجهات الرسمية تؤثر في إحداث تغييرات جذرية، لأن المجتمعات مهما احتوت على نخبة تنويرية، تبقى في حاجة إلى تشريعات قانونية معتمدة، وإلى إرادة سياسية تستخدم سلطة الدولة الاعتبارية لمصلحة المجتمع بكل أطيافه. ولو تأملنا قليلاً لأدركنا أن العلمانية تصب في مصلحة كل الأطراف والتوجهات، لأنها تعمل على تحييد

الدولة وأجهزتها وإمكانياتها المالية، لتصبح معنية بخدمة كافة المواطنين، بعيداً عن انتماءاتهم وتوجهاتهم العقائدية.

وفيما شهدت العقود الماضية انجرار السلطات الرسمية في أكثر من بلد إلى توظيف الدين في السياسة لأهداف معروفة لا مجال هنا لسردها، يبدو أن تحولاً عكسياً يلوح في الأفق، ويبشر بالولوج إلى مرحلة جديدة، في الطريق إلى أن تجعل الدولة في عالمنا العربي تتحرر من إشكالية الاعتماد على الخطاب الديني العاطفي، وتتخلص من المزج بين الدين والسياسة.

معركة التنوير كانت تتمحور منذ بداياتها الأولى حول انتهاج العلمانية، وتفكيك المقولات التي يروج لها تيار أسلمة السياسة

أحدث المؤشرات التي تمضي في هذا الاتجاه المستنير، تتمثل في القرار الذي أصدره العاهل المغربي، الملك محمد السادس، وتناقلته وسائل الإعلام مؤخراً، ويفيد بمنع الأئمة والخطباء وجميع المشتغلين في المهام الدينية من "ممارسة أي نشاط سياسي"، ومنع "اتخاذ أي موقف سياسي أو نقابي"، إضافة إلى المنع من "القيام بكل ما يمكنه وقف أو عرقلة أداء الشعائر الدينية".

القرار الذي وقّعه ملك المغرب وصدر في مرسوم ملكي جريء وشجاع، تضمن كذلك منع "الإخلال بالطمأنينة والسكينة والتسامح والإخاء الواجب في الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي"، وأقر المرسوم كذلك منع رجال الدين من "مزاولة أي نشاط" مدر للمال في القطاع الحكومي أو الخاص، مع استثناء "الأعمال العلمية والفكرية والإبداعية" التي لا "تتعارض مع طبيعة" مهام رجل الدين.

وأرجعت الأنباء هذا التشريع الجديد والإيجابي إلى أنه يتصل بإصلاحات يقوم بها المغرب في الحقل الديني. ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن القانون في المغرب يمنع استخدام المساجد في حملات الدعاية الانتخابية. وهذه مبادرة تشريعية تستحق الالتفات وأن يتم تبنيها على نطاق عربي واسع.

من تحصيل الحاصل القول إن معركة التنوير في العالم العربي، كانت تتمحور في جذورها ومنذ بداياتها الأولى حول انتهاج خيار العلمانية، وتفكيك المقولات المخادعة التي يروج لها تيار أسلمة السياسة. ورغم أن الفصل بين ثنائية الديني والسياسي أصبح من البديهيات التي حسمتها الحضارة الغربية، إلا أننا لا نزال نفترض أن من يتطرق إلى هذا الملف يتحلى بشجاعة وإقدام، بالنظر إلى صلابة وصعوبة تفكيك الاعتماد على الخطاب الديني، في ظل غياب أي عملية إصلاح أو إعادة صياغة لأولويات المجتمعات واحتياجاتها إلى نمط تعليم مختلف، لأن التعليم الأهلي والحكومي والأنماط غير الرسمية من التعليم تؤدي مجتمعة إلى خلق فوضى، وإلى إعادة إنتاج أجيال تعاني من فقدان الهوية وفقدان التواجد في المستقبل برؤية جديدة ومواكبة للتحديات.

وبالنسبة لقرار منع رجال الدين من الاشتغال بالسياسة، فهذا بدوره قرار صائب. ويجب توضيح ماذا نقصد بفصل الدين عن السياسة وما هي العلمانية التي يساء فهمها.

والتوضيح هنا لمن يتاجرون بالدين ولمن يصدقون كل أكاذيب المتاجرين. فمن حيث المبدأ لا أحد يمنع الناس من التعبد، سواء في المسجد أو في الكنيسة أو في المعبد، ومهما كان دين الشخص، يمكنه ممارسة شعائره، وسيجد من يحميه ويدافع عن حقه في ذلك. لكن على رجال الدين ترك السياسة لرجالها. ولكل مجال رجاله الذين يتخصصون في عملهم ويتقنونه.

ولعل أبرز مثال على السلبيات الكارثية الناتجة عن غياب أو تغييب العلمانية، وكيف تؤدي إلى عودة التخلف والانتقال إلى عصور الظلام من جديد، نتأمل حالة إيران التي كانت قبل ثورة الخميني دولة علمانية منفتحة، وكان شعبها ولا يزال يتطلع إلى حياة عصرية، تعتمد على التعليم الحديث وتولي العناية بالفنون والآداب، فما الذي حدث؟ لقد أعاد حكم الملالي في إيران إلى عصور مظلمة. ولو أنّ الشعب الإيراني يمتلك حريته ويتحرر من الرعب ومن القبضة الحديدية، من المؤكد أنه لن يبقي على سلطة رجال الدين يوماً واحداً، وسوف يعيدهم إلى جحورهم، ويستبدل أصحاب العمائم بعقول سياسية جديدة، لا تتبنى الخرافات والشعارات المعادية والمتطرفة والمراهقات السياسية، كما يحدث هذه الأيام من عبث وتخبط، يدل على أن القرار السياسي في طهران ليس بيد رجال دولة، بل بيد رجال دين يقودون بلادهم إلى الهاوية وإلى الصدام مع المجتمع الدولي بغباء يعتبرونه خيارا إلهيا.

وأخيراً، نخلص إلى القول إن الفرق يبقى واضحاً بين القلب والعقل. فإذا كان العقل هو من يدير الدولة، فإن القلب يكون موضع العاطفة والروحانيات والانحياز للخيارات غير المنطقية. لذلك تترك قيادة الدولة للعقل وللمنطق وليس للعاطفة.

.....

العلمانية وحق تقرير المصير.

فاروق عثمان نصر

العلمانية هي كمفهوم مبسط وعي ومنتوج بشري يقوم بفصل الماورائي أو المقدس او الميتافيزيقي او الميثولوجي، عن المادي او العلمي او التجريبي. أي انها وسيلة من أجل أن تسود قيم نابعة من التجارب البشرية والإنسانية المحضة والتطور الأخلاقي والقيمي والتشريعي والعلمي الذي انتجته البشرية في سلسلة تطورها التاريخي الطويل والممتد، مما مكنها من قيام نظرية للحكم ترتكز علي العلم والمعرفة والتجريب، لا يوجد فيها تمييز او إقصاء بناءا علي دينك أو عرقك او نوعك الجندري ، و بما يتناسب مع حق الإنسان في تمتين وتعميق حريته الفردية والجماعية دونما تعدي أو تغول علي حق الاخرين وحرياتهم واختياراتهم .

ظل الكثيرون ممن يحاربون العلمانية يصورونها كدين جديد، أو كنوع من النمط أو الوعي الالحادي، بغية خلق فوبيا جمعية من العلمانية تنغرس في الوعي الجمعي للشعوب وتصبح برادايما صعب زحزحته او تفكيكه ، وتصويرها كأنها من أجل محاربة الاديان ونسفها، ودعوة لإنتشار الفجر و الفسوق والإنحلال متناسين عمدا، أن الفسق والانحلال والتحرش والسرقة والفساد، هي الأكثر شيوعا فيما يسمي دولا إسلامية، وهم يفعلون كل ذلك لأنهم يدركون يقينا في واعيتهم، أن العلمانية هي عبارة عن آلية للحكم تقف علي مسافة واحدة من كل الأديان، لاتعادي الدين ولا تتبناه وإنما تسمح لكل شخص أو جماعة بحرية المعتقد وممارسته، دون أن تفرضه علي الآخرين او تقهرهم به سوا بحد السيف المرتكز علي عنف الدولة (جيشها) ، أو استغلال هيكل الدولة ومؤسسات الحكم في سبيل تمكينه والتعدي علي الآخرين ، اي انها لا تنحاز الي دين معين، ولا تتبني تشريعات دينية او ميتافيزقية فيما يخص جانب الحكم من سياسة واقتصاد وتعليم وصحة وزراعة وغيرها من أمور دنيوية بحتة، فليس من مهام الدولة مطلقا إدخالك الجنة أو رميك في الجحيم . لذا يحارب رجال الدين والكهنوتيين الدولة العلمانية ويقفون ضدها بكل قوة، منذ ان بدأت فكرة في عصر التنوير الأوربي، لانها تسلبهم وتجردهم من إمتيازات ضخمة سوا كانت مادية أو معنوية كبيرة ترتكز في جوهرها علي فكرة خادعة، في أنهم يمثلون الله في الأرض ووكلاء عنه وأنهم أدلة البشر للخلاص الأبدي، ودخول الجنة والملكوت، وتجدهم دوما يفصلون الفتاوي علي مقاسات الحكام الظلمة والقتلة، ويقبضون الثمن مالا وعقارا وزيجات مثني ورباع، مما يمكنهم من السيطرة علي عقول البسطاء والجهلة، ومن ثم تحريكهم ككتلة منقادة لهم، تحارب بها قيام حكم علماني حقيقي يرتكز علي قيم إنسانية راقية تتمثل في الحرية والعدالة والمساواة والعيش الكريم، في معناها الحقيقي المجرد لا الشعاراتي التكتيكي، والملاحظ عبر التأريخ ان الفقهاء والشيوخ ورجال الدين وزعماء الطائفية هم من أكثر الناس حيازة علي الخيرات المادية سوا أموال او عقارات او مزارع، أو عبيد وإماء في السابق قبل ان تقوم الأمم المتحدة بالغاء الرق، رغما عن أن الشريعة الإسلامية تسمح وتقر به ويقوم ثلث الفقه عليه. وفوق ذلك يتمتعون بامتيازات معنوية كبيرة من هالات التقديس والتبجيل التي يجدونها من البسطاء والعامة والمغيبين، ممن تنطلي عليهم خدع وحيل الاستهبال السياسي باسم الدين والاله، ليس بداية بنظام السخرة للبشر في المنازل والحقول والاطيان، ولا نهاية بتقبيل الايادي وشرب مياه يتفلون عليها .

في حقل كليتنا السودان نجد ان من يتنبون الشعارات الإسلامية سوا كانوا دعاة صحوة إسلامية او جمهورية إسلامية او مشروع بعث حضاري، هم أكثر الفئات التي أضرت بالدين وشوهته واستغلته استغلالا بشعا وقبيحا، وجعلت الناس ينفرون منه فرادا وجماعات، لانها ترفع الدين كشعار بينما تجني ثمرات التجارة به كامتيازات وغنائم تخصها هي وأسرها فقط، بينما بقية الشعب لا حظ له لا في الدنيا وبالقطع لم يرجع أحد من الموت ليقول أن فلانا أعطاه امتار الجنة الموعودة، والأخطر أنها تقوم بعمليه فرز عنصري وديني ونوعي إرتكازا علي الدين فهي بتبنيها لهكذا تشريعات، فإنها تقر بأن هناك مواطنين من الدرجة الثانية، اي غير المسلمين، فالشريعة واضحة في هذا الشي، وهي أنهم من أهل الذمة يجب أن يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون، هذا لأهل الكتاب اما أصحاب الديانات المحلية فمصيرهم اما ان

يسلموا او القتال، وفي كل يعاملوا كمواطنين دون وهو عين ما فعلته وطبقته داعش ويدعوا إليه أساطين السلفية إلا ان الخوف من المجتمع الدولي هو ما يجعلهم يمارسون فقه التقية، ولكن متي ما جاءتهم الفرصة لطبقوه فعلا، وهؤلاء المواطنين من الدرجة الثانية أي الذميين لا يحق لهم حكم البلاد أو تبوء المناصب القيادية او التمتع بكافة الحقوق، ونفس الشي ينطبق علي المرأة وهذا مبذول في كتب الفقه والحديث والتفاسير، أي ان تبني شعارات الدولة الدينية يضع موانع هيكلية، لمجموعات كبيرة تنتمي لهذا الوطن أصالة وتاريخ ووجود، سوا كانوا مسيحين أو لا دينين او كجوريين أو حتي المراة من التمتع بكامل حقوقهم الأساسية في وطن يعيشون فيه.

هناك من يقول لك أن هذا غير صحيح، فإذا كان ذلك كذلك، فانت في كتف دولة علمانية لأنك تعطل جزء رئيسي ومحوري من الشريعة كما نصت عليه إجماعا كتب الفقه والحديث والتفاسير، ولكنك إما انك جبان وكاذب ومرواغ، او تمارس الغش علي الله او علي الجهلة والبسطاء ممن يصدقون أنه يمكن قيام دولة دينية في القرن الواحد والعشرين.

(2)

حق تقرير المصير بالإنجليزية (self - determination) هو مصطلح في القانون الدولي يعني منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها بشكل حر وبدون تدخل خارجي.

يُنسب هذا المصطلح إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركيةوودرو ويلسون مع أنه جرى قبله استخدام مصطلحات مشابهة. كان مبدأ حق تقرير المصير في جوهر اتفاقية فرساي التي وُقعت بعد الحرب العالمية الأولى، وأمر بإقامة دول قومية جديدة في أوروبا بدلاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الألمانية. وفيما بعد كان هذا المبدأ أساس المطالب المناهضة للاستعمار، بمعنى الدعوة إلى إلغاء السيطرة الأوروبية الاستعمارية على أفريقيا وآسيا.

تطرق مصطلح "تقرير المصير" منذ البداية إلى السكان الذين تربط بينهم لغة مشتركة وثقافة مشتركة ("قومية") والمقيمين في منطقة محددة. جرى تطبيق حق تقرير المصير من خلال الإعلان عن المنطقة وعن الجمهور المقيم عليها كدولة قومية، أو كجزء يتمتع بحكم ذاتي داخل اتحاد فدرالي. وقد اتضحت الإشكالية الكامنة في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وتمثلت تلك الإشكالية في أن قبول جميع المطالب بحق تقرير المصير قد هدد بتقسيم أوروبا إلى دويلات صغيرة وخلق المزيد من الحدود السياسية التي تحول دون العبور الحر للناس والبضائع. حاولوا حل هذه الإشكالية من خلال إقامة فدراليات مثل يوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وغيرهما، غير أن هذا الحل باء بالفشل لأن

الشعوب التي كانت تقيم في تلك الدول لم تتمكن من تطبيق سلطة مشتركة لزمن طويل. ليس هذا فحسب، فلم يقطن كل شعب في منطقة محددة. فيهود أوروبا مثلا أقاموا في مجتمعات

صغيرة نسبيا منتشرة في جميع أنحاء القارات. وكان الهنغاريون موزعين بين هنغاريا نفسها وإقليم ترانسيلفانيا الواقع في عمق الأراضي الرومانية.

جابه تطبيق حق تقرير المصير مشاكل أصعب في فترة إلغاء الحكم الاستعماري، في أواخر سنوات الأربعين من القرن العشرين، وفي سنوات الستين من القرن ذاته. لقد جرى تعريف الحدود السياسية في أفريقيا وآسيا بموجب مصالح الدول الأوروبية العظمى، وكثيرا ما تجاهلوا المزايا الخاصة للسكان المحليين، كالدين، العادات، اللغة، وما شابهها. رأتالأمم المتحدة، التي قبلت بحق تقرير المصير كجزء من ميثاق الأمم المتحدة (في تعديل عام 1951)، كما رأت الدول الأعضاء فيها، أن تطبيق حق تقرير المصير هو داخل الحدود القائمة، مما أدى إلى إقامة دول متعددة القوميات تواجه صعوبة في تطبيق حكم مشترك.

المقدمة اعلاه من موقع ويكيبيديا... فيها شرح لمعني وتطور حق تقرير المصير. والذي شغل حيزا كبيرا سوا علي المستوي الاقليمي او المحلي او العالمي.فمع إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان (ش) في مؤتمرها الاستثنائي الاخير بكاودا و تبنيها لحق تقرير المصير كخيار مقاومة إستراتيجي وحق قانوني وإنساني أصيل، واللغط الدائر رحاه في العراق بعد تداعيات استفتاء كردستان واختيار شعبه الإستقلال عن الدولة العراقية الفيدرالية ، وكذلك ما جري في استفتاء مقاطعة كتالونيا في أسبانيا واختيارهم ذات الحق في الاستقلال، جعلت المصطلح وتداعياته تعود للمشهد بقوة بين مؤيد ومعارض ومثني ورافض.

ما يهمنا هو مشهدنا الداخلي السوداني وواقعنا المثقل بالجراح والمثخن بالالام،و باعتبارات المجهودات السودانية التي قامت برؤي فكرية ومرتكزات تنطلق من الواقع السوداني وقضايا شعبه واشكالات واقعه التاريخية، وتقدم رؤاها وحلولها من خلال هذا الواقع واستصحاب خصوصيته وتعقيداته.

من خلال المرتكزات الفكرية، وبعض الرؤي الفكرية المتماسكة من منظري المنهج الثقافي لتحليل بنية الصراع،سنحاول شرح تداعيات المطالبة بحق تقرير المصير، أسبابه ودوافعه ومعالجة قضية الوحدة الطوعية وفق فلسفة الوحدة في التنوع.

هناك إشكالات كبيرة وعميقة في هيكل الدولة السودانية منذ الإستقلال والي الآن، بل منذ تشكل الدولة الحديثة في السودان، التي دشنها الاستعمار التركي المصري الذي قام بتجميع كيانات متفاوتة التطور التاريخي ومتباينة المحددات الثقافية وحشرها في هيكل الدولة الحديثة اي إن الدولة سابقة علي مفهوم الأمة، حيث تم انشاء دولة غير متجانسة ثقافيا ومن ثم خلق أمة لها من منظور يرتكز علي ثنائية الاسلمة والاستعراب، هذه الإشكالات الضاربة عميقا في بنية الدولة السودانية و المتراكمة تاريخيا والمتفاقمة كما ونوعا، أدت الي شعور كثير من

الأقاليم المهمشة بغبن تاريخي متراكم؛ دفعها لاحقا إلى رفض سياسات المركز والاحتجاج عليها، وحملها للسلاح لاحقا ،كرد فعل لعنف المركز تجاهها ماديا كان

او معنويا ، بدأت هذه الحروب في جنوب السودان قبيل إعلان الاستقلال، وهي المنطقة الاكثر تهميشا وقمعا من قبل السلطة المركزية في الخرطوم ، تبعتها جبال النوبة والنيل الأزرق، فهذه الثلاثه مناطق خورس عليها اقصاء وتهميش مركب، بمعني قمع وتهميش ثقافي وديني وعرقي وجهوي ومن ثم تنموي، ءبعدهما دارفور والشرق والآن هناك تململ في أقصى الشمال النوبي وربما لو استمرت ذات السياسات الاقصائية من قبل المركز وسلطاته سنشهد قيام حركة مسلحة في أقصي الشمال او نزعة استقلالية.

هذا الواقع فرضته الأحادية الثقافية في الحكم، وفرض هوية قسرية أحادية للدولة تتجاوز التنوع الثر للبلاد، وتتعالي وتتعامي عمدا علي الواقع الثقافي المتعدد، ومن ثم محاولة حشر هذه الكيانات في ثقافة واحدة، وهي المختلفة والمتباينة ثقافيا من حيث العرق واللغات والدين وغيرها من محددات ثقافية عن المركز وفرض هذا الأمر عليها بالقوة هو ما فجر الصراعات والحروب و أوصلنا الي ما نحن عليه من شفا التشرزم وهاوية الانقسام.

كان التعامل مع مطالب أهل الهامش من قبل الحكومات المتعاقبة عسكرية كانت او مدنية تعامل سطحي يستبطن اللامبالاة والاستسهال والتعالي، ووضع الأوصاف والنعوت الجاهزة لهذه الكيانات ووصفهم بالمتمردين والخوارج والعنصريين والانفصاليين وغيرها، حتي تحولت هذه الأقاليم الي مناطق نزاعات وتهجير وحروب عمقت الشرخ الوجداني لهذه الشعوب ما بينها ومكونات الوسط والشمال .

إن محاولة الهروب من هذه الاسئلة والاستحقاقات ووصم المطالبين بهذا الحق ، بالعنصرية والجهوية، لا يخدم غرض ولا يقدم حلولا، هذا اذا لم يصب مزيدا من النار علي زيت الوضع والواقع المشتعل أصلا.

منذ وعيي الباكر، ونتيجة للمشاهدة للخلل الواضح في التراتيبية الأجتماعية علي المستوي القاعدي للمجتمع ، وصولا الي الخلل في قمته السياسية والتنفيذية للدولة ،وجدت نفسي منحازا الي قضايا أهل الهامش ومظالمهم ومدركا لعدالتها، وقد عملت علي التوضيح والتنوير بحقوق اهل هذه المناطق المهمشة، مما شكل لي اشكالات كبيرة قام بتبنيها حراس هذه الوضعية بوصمي بأنني مؤجج للعنصرية ووصل عدم الحياء ببعضهم بأن قالو لي صراحة مالك و هؤلاء الناس ، وكأن هؤلاء الناس لا ينتمون لهذا الوطن ويا للعجب ،لذا علينا في هذا الوطن كافراد ومنظومات تنتمي الي المركز السلطوي والثقافي، ألا نكون اوصياء علي الآخرين ،وننحاز الي قيمنا الانسانية اولا، ومن ثم الفكرية ومنطلقاتنا السياسية التي تعبر عن قيم وجوهر معاني الحرية والعدالة والمساواة في بعدها القناعي لا التكتيكي او الشعاراتي . في ذات الاثناء نسعي لتغيير الوعي الجمعي للسلطة السياسية الفوقية والمجتمع القاعدي باعتباره حجر الزاوية ومدخل انتاج السلطة السياسية، وهذا لا يتم الا من خلال تغيير بنية التفكير الاستعلائية، من أجل قيام دولة موحدة وفق شروط جديدة

وتأسيس فلسفة الوحدة في التنوع ووطن يسع الجميع كحقيقة وواقع حتي نمنع الوطن من الانزلاق في مستنقع التشرزم وهاوية الانقسام.

حق تقرير المصير طرح في مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية في العام 1995 وأمنت عليه معظم القوي المعارضة للنظام التي كانت تنضوي تحت لواء التجمع الوطني

الديمقراطي حينها. وهو حق مشروع كفلته القوانين الدولية، للشعوب والقوميات المستضعفة والتي تتعرض لتمييز وقهر واقصاء سوا كان في بعده المعنوي او المادي أو شكله الناعم او العنيف .

لماذا طالبت الحركة الشعبية (ش) بحق تقرير المصير؟

الإجابة علي هذا السؤال تجعلنا نتتبع معاناة شعبي جبال النوبة والنيل الأزرق منذ تشكل الدولة السودانية ونتعامل بتجرد وشفافية وصدق مع الذات.

فهذه الاقاليم كانت جزء من سياسية المناطق المقفولة في عهد الاستعمار وعندما أتي الاستقلال وتلته الحكومات الوطنية المتعاقبة ، مورس عليها تهميش مركب بمعني تهميش تنموي من حيث البني التحتية من مدارس، مستشفيات، طرق مشاريع إنتاجية .وهذا هين لان هناك مناطق كثيرة في السودان تفتقد للتنمية ولكن الاخطر واس الاشكال هو ممارسة تهميش ثقافي وعرقي وديني حيث ظلت تتعرض للمحاربة إرتكازا علي اختلافها العرقي والديني والثقافي واستعمل المركز محددات ثقافته الأحادية لقهرها او إعادة انتاجها داخله وفرض هويته قسرا عليها .مستخدما أدواته الثقافية كاسلحة أيديولوجية فظهرت التنميطات والنعوت العنصرية وحوربت لغاتها ودينها، وحتي قيم العمل الخاصة بها وضعت في مراتب دون،واحتقرت واضحت وصمة اجتماعية للسب والاهانة والتحقير، لأن قيم الثقافة المهيمنة تحتقر العمل اليدوي و ترتكز علي نمط الكسب الريعي ، هذه السياسات ولدت نوع من البعد والشقاق الوجداني بين هذه الشعوب والمركز وجعلها تنكفي نحو مناطقها وتحاول إيجاد صيغ خاصة بها، لذا كانت تطالب بالفدرالية والحكم الذاتي وغيرها. ولكن لأن العقل في المركز عقل اقصائي متعجرف، قام بشن الحروب ومحاولة الحسم العسكري، توج هذا الشي في عهد الإنقاذ التي تمثل قمة الإقصاء والعنف في سياسات المركز لتبنيها الإيديولوجية الاسلاموعروبية بشكل علني وسافر، وصريح ، وحاولت فرضها بالقوة حتي لو تطلب ابادة كافة شعوب السودان الأصيلة . وبالقطع حملت تلك الأقاليم السلاح وجيشت نفسها لانها تدافع عن بقاء ووجود وحياة. وهنا أختلف دافع تغيير النظام فبينما كانت تحاول المعارضة الشمالية تغيير النظام لقيم الديمقراطية والحرية والمعيشة والوصول للسلطة، كانت تلك المناطق وشعوبها تقاتل من أجل بقاءها ووجودها،وحماية أطفالها وشيوخها ونسائها من القتل والاغتصاب والتشريد، لان النظام يمارس عليها القتل والتنزيح والابادة والاغتصاب .

حق تقرير المصير الذي ضمنته الحركة في مؤتمرها وبتفويض شعبي كبير، أصبح واقع صعب التراجع عنه، اذما تعذر قيام وطن علماني ديمقراطي فيدرالي لامركزي، هذا الواقع يجب التعامل معه بعيدا عن الذهن التكتيكي السياسي وحسابات سوق السياسة البرغماتي كما تفعل كثير من القوي السياسية الان، التي ال اليها امر الحكم في الخرطوم .

فلو رفضنا هذا الحق نكون لا نستند علي منطق او وعي بطبيعة الصراع الممتد والطويل في السودان، ونكون كمن يناقض نفسه ويقف ضد مبادئه، التي دوما كانت منحازة لاهل الهامش ومؤمنة بعدالة قضيتهم،ولان الديمقراطية تعني في معناها وجوهرها البسيط احترام سلوك وخيارات الآخرين، فقد حذرنا منذ أزمنة سابقة، ما قبل سقوط نظام البشير، ان إستمرار سياسيات الاقصاء والتهميش ستؤدي الي نزوع وتنامي الشعور الذاتي والشعوبي القومي للكيانات المهمشة، مما يجعلها تنفصل وجدانيا وشعوريا عن وطن لا يقدم لها الا الموت والدمار، والتشريد ناهيك أن يقدم لها الدواء والغذاء والطرق والمستشفيات، وطبيعي ان يؤدي هكذا وضع الي الانفصال الوجداني والمعنوي ومن ثم انفصال مادي وجغرافي، كنتيجة حتمية، ومن ثم الأبتعاد وفرز الكيمان لتلك القوميات والشعوب ومطالبتهم بحق تقرير مصيرهم ليعيشوا في وطن يكونوا فيه اصلاء ومواطنين من الدرجة الأولي، ورغما ان البعض يقول بأن تجربة الجنوب أثبتت فشلها وأنتهت الي دولة فاشلة حالها كالشمال، لجملة من الأسباب التي يطول شرحها، ولكن فشل الجنوب في قيام دولته، يرجع بالاساس انه انفصل من وضعية مأزومة واجتر ذات الاخطاء، ولكن متي ما انتبه اهل الجنوب الي اصل الاشكال وعالجوه، اعتقد انه بمرور الزمن سيتجاوزون اشكالاتهم هذه، ما حدث في الجنوب قطعا لا يجعلنا نصادر الحق الإنساني والقانوني لبقية الشعوب المقهورة في السودان اذا ما وجدت المبررات المنطقية والدوافع الموضوعية والمسوغات القانونية والإنسانية لهذا الحق، وهذا ما كنا نراه ونشاهده من سياسات الدولة المركزية وحكومة الإنقاذ في الخرطوم تجاه تلك المناطق التي جعلت تلك الشعوب اما نازحة او مقتولة أو هاربة من جحيم وويلات القصف ودوي المدافع وسياسات الأرض المحروقة والتغيير الديموغرافي.

ولكن هل نقف مكتوفي الأيدي ونحن نري الوطن يتقسم مجددا ؟ الاجابة قطعا لا...

اذا علينا العمل في محاور عدة وبجهود مضاعفة لتغيير هذا الوضع المختل وتلك الصورة المقلوبة وذلك من خلال آليات الحشد والتنوير ومن ثم تغيير الواقع المزري الذي نرزح تحت وطأته ونعيش.

علينا اولا إدارة حوارات عميقة مع اعضاء في الحركة الشعبية وحواضنها المجتمعية، وتوضيح أن نظام البشير كان عائقا أمام حدوث اختراق حقيقي وجوهري في مسائل علاقة الدين بالدولة، والفدرالية واللامركزية والديمقراطية، ويجب كذلك ممارسة الضغط الكبير علي قوي الحرية والتغيير وحكومتها، التي تتخوف وتتباطأ، بل ان بعضها تراجع عن شعاراته التي كانت تدعو الي العلمانية والتغيير الجذري في هيكل وبينة الدولة، لتقوم علي اسس جديدة في قطيعة مع الماضي الاقصائي والاستعلائي واللامبالي من قبل كل حكومات المركز مدنية كانت او عسكرية، تجاه قضايا الهامش السوداني، ،ولنجعل خيار الوحدة

بشروط اقل تكلفة ا، فضل من مغامرة الانفصال الجديد، هذا مع عدم مصادرة حق الشعوب في تضمين حق تقرير المصير.

إن تغيير النظام كان ضرورة ملحة وتحدي كبير ولازمة اساسية في طريق التغيير الهيكلي والجذري، لأن النظام السابق، هو من أوصلنا وأوصل تلك المناطق لمطالبتها بحق تقرير المصير بعد ان يئست من ان يغير فكره وأسلوبه وسلوكه ، وإذا ما استمرت مكونات قوي

الحرية والتغيير في ذات سياسات نظام البشير التفاوضية نهجا وسلوك، فانهم سيجبرون أهل وشعوب هذه المناطق للانفصال عاجلا ام آجلا.

علينا القيام جميعا بتكوين كتلة مجتمعية في الداخل والخارج لشرح خطورة بقاء فكر وتوجهات وايدلوجية النظام السابق علي الوطن ووحدته، واستعمال النزوع الانفصالي المتنامي والمبرر للاقاليم المهمشة كدليل اثبات علي خطورة بقاء هكذا فكر وتوجه علي ما تبقي من الوطن، و كذلك تفعيل الادوات الجماهيرية السلمية في الضغط من أجل تغيير وتفكيك العقل البنيوي الاقصائي للدولة والمجتمع وتجسير الهوة مع شعوب هذه المناطق و التقارب معها تنظيميا وسياسيا وفكريا وأجتماعيا ،وتعميق الحس القومي الحقيقي في بعده التنوعي باحترام الآخر .وفوق ذلك كشف جرائم النظام السابق، وتقديم المتهمين والجناة منهم إلى محاكم عادلة وفاعلة وحقيقية داخليا وخارجيا بدلا من التقارب معهم ومحاولة اشراكهم مجددا في الفعل السياسي بدعوي المصالحة والمساومة التاريخية والتي أولي بها هذه الشعوب التي ظلت الحكومات المتعاقبة تمارس عليها ابشع، انواع القمع والاقصاء والاضهاد. يجب كذلك مد يد العون لأهل تلك المناطق، من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب و الدخول لتلك المناطق لتقديم المساعدات و العون الطبي والغذائي والإغاثي وهي في امس الحاجة لهكذا دعم حتي تتنزل مقولات وشعارات الدم والهم السوداني واحد، إلي واقع فعلي معاش يري ويعاش ويحس، ونخرج من شرنقة الشعارتية وحنوط الهتافية الي براح الفعل وفضاء التطبيق، وتحس تلك المجتمعات ان أهل الوسط والشمال جزء لا يتجزأ منهم وأنهم غير منفصلين عنهم في مشاركتهم الهم والالم والمصير .

خلاصة القول ان هناك فعل يجب ان يتبناه الجميع ممن يحرصون علي التغيير الجذري والهيكلي في السودان، وممن يؤمنون يقينيا ووعيا لا شعارا او تكتيك، بعدالة قضايا الهامش السوداني، لإحداث التغيير الحقيقي والهيكلي، وتكوين دولة علمانية ديمقراطية، دون التحجج بحجج واهية كالمؤتمر الدستوري والانتظار الي ما بعد الانتقالية، فاهل تلك المناطق ما عاد في وسعهم الانتظار، فإما دولة ذات أسس جديدة تقوم علي قيم الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة والتنمية العادلة المستدامة والمتوازنة وفصل السلطات الثلاثه وقيام حكم لامركزي فيدرالي حقيقي، والتعامل مع واقع التنوع الاثني و الثقافي والديني كحقيقة ماثلة ومعطي واقعي ملموس، وجبر الأضرار التاريخية للضحايا وإزالة الغبن والمظالم المعنوية والمادية وسن قوانين صارمة ورادعة للتعديات العنصرية والدينية، وتعميق الحس القومي. اما هذا الان او فالانفصال .

هذا الواقع الماثل، يتطلب تكوين طيف واسع يشمل حركات الكفاح المسلح الصادقة، والأحزاب المؤمنة بعدالة قضايا اهل الهامش وضرورة التغيير الشامل والجذري، و كذلك النشطاء من أهل الوسط والشمال ومنظمات المجتمع المدني، لتكوين جسم قوي وفاعل قادر علي احداث التغيير الحقيقي، سوا علي المستوي القاعدي المجتمعي، او الفوقي الممثل في السلطة الحاكمة، وإنقاذ البلد من شبح التشرزم والإنقسام.

لو قدر لنا فعل هذا الشي وكنا قدر التحدي فإنه سيسقط أي مبرر للمطالبة بحق تقرير المصير وحتي لو نفذ فان إختيار تلك الشعوب للوحدة لا محالة هو النتيجة والمصير.

فاروق عثمان نصر

فبراير 2020

حقائق حول العلمانية

(كاتب مجهول)

أولا ينبغي تثبيت الحقائق التالية :

١- يجب التفريق بين الدولة والمجتمع فالاخير (المجتمع) جزء من الدولة لان الدولة في تعريفها الكلاسيكي تتكون من إقليم (ارض) و شعب (مجتمع أو مجتمعات) وسلطة سياسية

٢- بالنسبة للمجتمع فان له أبعاد كثيرة يتحرك ويتفاعل من خلالها أهمها: الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية و الفنية والدينية ...الخ ...فالدين يمثل أحد هذه الأبعاد وليس جميعها وفي المجتمع المعافي(الحر الديمقراطي) فان هذه الأبعاد تتفاعل وتتداخل بشكل طوعي وتؤثر علي بعضها البعض

3- حتي المكونات الثلاثة التي تشكل الدولة فإنها أيضا تؤثر علي بعضها البعض ...والدين ينتمي الي المجتمع و ينتجه المجتمع وبالتالي هو اصلا لا يمكن فصله عن المجتمع لانه واحد من أبعاد هذا المجتمع اما القسمين الآخرين في الدولة وهما الأرض والنظام السياسي فالدين منفصل عنهما... فالأرض أو الإقليم هو مجرد جغرافيا (أنهار، جبال ، مناخ .... الخ) وبالتالي الأرض نفسها لا دين لها وكذلك النظام السياسي ينبغي أن يعبر عن كل مكونات المجتمع والنظام السياسي ثابت ومتغير في نفس الوقت (ثابت بمعني لا بد من وجوده ومتغير وهذا تحدده الخيارات السياسية للاخزاب و لعبة تداول السلطة) والمجتمع ثابت لانه لا بد أن يكون هنالك مجتمع ولكن هذا المجتمع قابل للتغير من خلال الأبعاد التي تم ذكرها فاخلاقه وفنونه و دياناته قابلة للتغير ... فالمجتمع/ المجتمعات السودانية لم تكن دائما تدين بالاسلام عبر تاريخها .. فقد مرت بها حضارات وديانات كثيرة ولكن في الوقت الحضاري الحالي فان الدين الغالب هو الإسلام ...

وناسف لهذا الاستطراد التاريخي الذي لابد منه و لكن نتيجته انه يستحيل أن ينفصل الدين عن المجتمع ء(لانه احد ابعاده)ولكن من الممكن فصله من السياسية ... بمعني لا داعي ان تتغول السياسية علي الدين ولا ان يتغول الدين عليها لان كلاهما ينتمي الي فضاء مختلف .نحن في السودان لا بد لنا من تأسيس دستور يساوي بين كل الناس في الحقوق والواجبات وان يكون الجميع سواسية أمام القانون وان تقف الدولة علي مسافة واحدة من مواطنيها اذا اردنا ان نوقف مسلسل الانفصالات .. اذا اردنا ان نحافظ علي الوحدة الوطنية ووحدة التراب السوداني علينا أن نؤسس دستورا يرضي الجميع وليس فقط الأغلبية...

وهنالك حقيقة غائبة عن الجميع وهي ان جميع دول العالم هي في العمق (علمانية) بحكم ان القوانين الداخلية أو الميكانزمات الداخلية التي تحركها واحدة من الناحية العلمية... تماما مثل قوانين الفيزياء أو الرياضيات ، فالدولة هي في جوهرها جهاز تنظيمي تماما مثل الكمبيوتر لها برنامج تشغيل رئيسي كبرنامج ويندوز مثلا يخلق بيئة مناسبة تسمح بالعديد من البرامج المتخصصة ان تعمل في هذه البيئة... علي سبيل المثال البرنامج الرئيسي الذي يشغل الدولة السعودية أو أي دولة اخري هو نفس البرنامج الذي يشغل إسرائيل أو أمريكا أو الصين ولكن الاختلاف فقط في البرامج المتخصصة التي قد تكون برامج ديمقراطية أو قمعية أو برامج تسطو علي فضاءات اخري كالفضاء الديني لاستخدامه كبرنامج قمع مثلا ..هذا فضلا علي ان العلمانية نفسها كمفهوم تختلف من دولة علمانية الي اخري ... العلمانية بالمناسبة مجرد منتج حضاري يمكن الأخذ به لتنظيم الحياة العامة (وليست الخاصة) تماما مثل المنتجات التكنولوجية والعلمانية بهذا المعني ليست لها أي علاقة بالدين وهي بهذا المعني قد تخدم الدين نفسه وتخدم تطور فهمه وتشجع الاجتهاد وتحمي المجتهدين من قمع النظام السياسي الذي قد يتبني أو يستخدم رؤية معينة وفهم محدد للدين (وهذا الفهم المعين للدين يعبر عن فهم السلطة الحاكمة للدين ولا يعبر بالضرورة عن الدين نفسه كقيمة مطلقة) وبالتالي فالعالمانية قد تحمي الدين من تغول الفضاءات الاخري عليه .

يعني الشغلانة لا تستحق قومة النفس وهي يمكن تطبيقها حتي دون أن يحس بها أحد أو يشعر بأن شيئا من حياته قد تغير .

.....

العلمانية : الوقوف على مسافة واحدة من كافة الأديان

إيهاب الأمين

العلمانية تقف على مسافة واحدة من كل الأديان .. وتدعم أن يلتزم الفرد بدينه وتوفر له المناخ المناسب والحرية في ممارسة طقوس دينه وعباداته.. في أوربا وأمريكا يقومون بتخفيض احتياجات شهر رمضان للمسلمين ولا يحترمون المسلم الذي لا يلتزم بعباداته وأوامر دينه.. وفي مصر القريبة هذه نجد آلاف المساجد تزخر بالشباب وليس مثل السودان يملؤها الشيوخ.. ومصر الأزهر وصوت الإسلام والشعراوي والمشائخ.. العلمانية تمنحك كامل الحرية في اختيار دينك والالتزام به وتساعدك في تطبيقه وممارسة عباداته.. وليست عدواً للإسلام ولا لدين غيره.. ولا تجبرك على شئ لأن الدين علاقة بين الإنسان وربه.. فأنت من يختار وتجد أمامك ذلك المسجد وتلك الكنيسة .. وكلكم تعلمون أن تركيا التي يحكمها أردوغان الذي ينتمي للحركة الإسلامية هي دولة علمانية ودستورها علماني ..

الكيـزان فقـط هـم الـذين يصـفون العلمانيـة بمحاربـة الـدين.. ومنـذ عرفنـاهم يصـفون كـل مـن يقـف ضـد مصـالحهم وانحرافـاتهم بأنـه علمـاني وشـيوعي وكـافر .. مـع أن الشـيوعي نفسـه لـيس كـافراً ولـو قـرأتم كتـبهم سـتعرفون أن الشـيوعية حـزب سياسـي ينبنـي علـى نظريـة اقتصـادية ولا علاقـة لـه بمناقشـة الأديـان.. والحـزب الشـيوعي بداخلـه المسـلم الملتـزم مثـل نقـد والـذي كانـت كـل صـلواته داخـل المسـجد وكـذلك الراحـل عبـدالخالق محجـوب.. وفيـه المسـيحي مثـل الراحـل جوزيـف قرنـق وفيـه ـ ربمـا ـ مـن لا ديـن لـه.. لأنه كما ذكرت هو حزب سياسي لا يشترط في عضويته ديناً محدداً..

الفصل الثاني

الدولة العلمانية والدولة المدنية

الفصل الثاني

الدولة المدنية .. هل تُشكِّل نقيضاً للدولة الإسلامية ؟

زكي بني أرشيد

مصطلح الدولة المدنية اكتسب أهمية إضافية في الاشتباك الحواري بعد الربيع العربي، وبعد وصول بعض الحركات الإسلامية إلى الحكم ولو بصورة شكلية كما حصل في مصر قبل أن يطيح الانقلاب العسكري بتلك التجربة في مهدها.

ومع استمرار الحركات الإسلامية بالحضور السياسي والاجتماعي والمشاركة في الحكم، استطال الجدل بين التيارات العلمانية وبعض الحركات الإسلامية حول مفهوم الدولة وهويتها، وامتد الجدل حول نفس الموضوع ليشمل المدارس والمذاهب والاجتهادات الإسلامية أيضا، وعلى الرغم من مساهمة الاجتهاد المعاصر في إيجاد فهم مشترك لفك التناقض وتوحيد الموقف، فإن الاختلاف ما زال قائما حيث أسهمت مؤثرات عديدة في غموض النظرة وتشويش الرؤية وبروز التناقضات في الفكر السياسي عند بعض المسلمين.

المصطلح يرفضه بعض الإسلاميين، ويعتبره آخرون الصيغة المعبرة عن التقاء الأهداف المقاصدية للشريعة الإسلامية مع خلاصة ما توصل له الإبداع الإنساني في منظومة القواعد القانونية الضرورية لضبط العلاقة بين الحكام والمحكومين وإحداث التوازن بين السلطات.

"المعايير التي تجعل الدولة مدنية خمسة هي تمثيلها إرادة المجتمع، وكونها دولة قانون، وانطلاقها من نظام مدنى يضمن الحريات ويقبل التعددية وقبول الآخر، وقيامها على اعتبار المواطنة أساسا في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين فيها، ولتزامها بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة"

لذلك فإن استحقاق النصاب الزماني والتحدي الذي يواجه الإسلاميين في قدرتهم على إدارة حوار علمي منضبط بمنهج تخصصي نحو فهم مشترك لمفهوم الدولة المدنية وموقعها في الفكر السياسي المعتمد من الحركات الإسلامية.

فما المقصود بالدولة المدنية؟ وبماذا تختلف عن مفهوم الدولة الإسلامية؟ وهل الدولة الإسلامية هي دولة دينية؟ وهل تمثل الدولة المدنية نقيضا أو بديلا لمفهوم الدولة الإسلامية؟ وكيف تنظر الحركات الإسلامية إلى معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ .

بعض الإسلاميين يرفض القبول بالدولة المدنية لأنها تستند إلى الأساس الفلسفي التشريعي الذي يعتبر قرار الأغلبية وآراء الناس مرجعية في إصدار التشريعات واختيار الحاكم.

واستنادا لهذا الحق المطلق يمكن أن يكون الشذوذ حقا مقننا والنظام الاقتصادي القائم على الربا والاحتكار والخمر والقمار مشروعا، ويستند رفض هؤلاء أيضا لاعتبار أن الدولة هي مجمل المراكز القانونية، وتختلف هذه المراكز حسب مصدر الحق، هل هو مصدر إلهي أم بشري؟

وباعتبار أن الفكر السياسي ونظرية العقد الاجتماعي التي انطلقت منها فكرة الدولة المدنية، تقوم على فكرة الحق الذي ينشأ مرتبطا بالتراب الوطني، حيث يكون المواطنون على هذا التراب متساوين فيما بينهم، وهم أصحاب الحق في التوافق على شكل الحق الذي تقوم عليه الدولة، وليس الحق الإلهي في الحكم والتشريع، لذلك فهم يرفضون القبول بالدولة المدنية باعتبارها نقيضا للدولة الإسلامية.

لم ترد "الدولة" لا مصطلحا ولا مفهوما في القرآن الكريم، كما أن مفهوم الدولة بالمعنى الحديث غير موجود في التاريخ الإنساني قبل العصر الحديث. فهذا مستوى أول يطرح به الحديث عن "الدولة" مع مفهوم جديد غير مسبوق.

فالدولة المدنية دولة يحكمها الدستور (العقد الاجتماعي) وتشكل منظومة التشريعات والقوانين مرجعية حاكمة لتنظيم التوازن والتلازم بين السلطات والصلاحيات وطريقة التداول على السلطة، وضمان حق المواطنين بممارسة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، والأمة هي مصدر السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية أو التقنينية من خلال ممثليها، وهم أعضاء البرلمانات فيها، حيث يهيمن القانون على كل مكونات الدولة أفرادا وسلطات، وتُفوض السلطة الحاكمة بقيادة الدولة تفويضا مقيدا لا مطلقا نحو مصالح الوطن والمواطنين.

والمعايير التي تجعل الدولة مدنية خمسة اعتبارات هي تمثيلها إرادة المجتمع، وكونها دولة قانون، وانطلاقها من نظام مدنى يضمن الحريات ويقبل التعددية وقبول الآخر، وقيامها على اعتبار المواطنة أساسا في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين فيها، وأخيرا التزامها بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة .

وبالنظر للتوجهات العامة المبثوثة في القرآن والسنة وكتابات علماء الإسلام، فإن هذه المعايير متوفرة في نظرة الإسلام للدولة.

"كون القوانين تستند إلى المرجعية الإسلامية، لا يمنع تحولها بفعل الآلية الديمقراطية إلى قوانين مدنية. ويفيد هذا الأساس النظري في التمييز بين الشريعة والقانون، على أساس أن الشريعة أحكام ملزمة دينيا للفرد المؤمن، بينما القانون وضع بشري ملزم دنيويا"

وخلاصة القول الذي ذهب له المفكر الإسلامي د. محمد المختار الشنقيطي إن الذين يرفضون الديمقراطية إما أنهم لم يحيطوا بالديمقراطية أو أنهم غفلوا عن مقاصد الشريعة الإسلامية.

ومصدر الأشكال يكمن باستخدام المصطلح، فأغلب الذين يستعملون عبارة "الدولة الإسلامية" يربطونها بجعل الشريعة مصدر القوانين، ولذلك يحصل الإشكال في التصور وإصدار الحكم، إذ أن بناء الدولة هو بناء سياسي، وليس مرتبطا بالضرورة بطبيعة النظام القانوني أو مرجعيته التي ليست في الحقيقة قضايا سياسية، بل هي نتيجة لممارسة مقتضيات بناء الدولة ومؤسساتها في أمة من الأمم، وإذا انطلقنا من طبيعة الأنظمة السياسية الحديثة التي تضم مواطنين من ديانات مختلفة، فإن النظام القانوني قد يقترب أو يبتعد عن مقتضيات "الشريعة" في بعض أحكامها التفصيلية حسب ازدياد أو نقصان تمثيلية المسلمين في الأجهزة التشريعية (البرلمانات).

وقد يتطور تشريع القوانين في الدولة الواحدة حسب وزنهم السياسي، هذا من جهة أولى، ومن المفروض والطبيعي أن يعبر الممثلون عن نظام القيم في المجتمع وعن توجهات أغلبية أفراده الفكرية والسياسية تلقائيا.

وانطلاقا من ذلك يمكن الحديث عن مسألة مرجعية القوانين في مجتمع مسلم، فممثلو الأمة هم ضمانة الالتزام بقيم الدين وثوابته. وكون القوانين تستند إلى المرجعية الإسلامية، لا يمنع من تحولها بفعل الآلية الديمقراطية إلى قوانين مدنية. ويفيد هذا الأساس النظري في التمييز بين الشريعة والقانون، على أساس أن الشريعة أحكام ملزمة دينيا للفرد المؤمن، بينما القانون وضع بشري ملزم دنيويا، بحكم طبيعة الدولة التي تمارس السلطة بتفويض من المجتمع. والمسلم يبذل جهده ليتحقق الانسجام بينهما، أو على الأقل لتفادي التعارض بينهما.

ومعروف أن القانون كان دائما أحكاما دينية أو مبادئ أخلاقية أو أعرافا اجتماعية سائدة في المجتمع، تحولت مع مرور الزمن وتطور المجتمعات أو وعيها إلى قوانين حاكمة في المجتمع عبر الفعل السياسي، ولا يمنع هذا التدافع من قيام أحزاب سياسية بمرجعية دينية أو لأسباب دينية، بتحقيق المقصود بالمقاصد والأحكام الشرعية بالوسائل الديمقراطية. فالجمهوريون - مثلا- عندما يعارضون إباحة الإجهاض في أميركا، ويحاولون الإقناع بموقفهم، فهم يفعلون ذلك - أو كثير منهم على الأقل- بخلفية دينية.

هل هذا المفهوم موضع اتفاق بين العلماء والفقهاء ورواد الفكر والحركات الإسلامية؟ وهل وردت في المراجع الشرعية نصوص صارمة وتفصيلية ودقيقة خاصة في نظام الحكم؟ وهل

يتفق الإسلاميون على مفهوم واضح ومحدد لمصطلح الدولة الإسلامية؟ بعد استعراض النصوص المعبرة عن أفهام وأدبيات قيادات الحركات الإسلامية المعنيين بإقامة المشروع الإسلامي لا نجد خطابا واحدا في تعريف ماهية الدولة وتوصيفها، وإنما نجد خطابات متباينة ومختلفة، فالخطاب الإصلاحي تحدث عن الدولة المدنية والديمقراطية منطلقا من تطابق المصلحة والشريعة وحسب نصوص وافرة ومتواترة "فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهو من الدين وليست مخالفة له وكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن الرحمة إلى

ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل."

هذا ما نص عليه ابن القيم وغيره من العلماء، وأما الخطاب الحركي الإحيائي الذي ركّز على جانب الهوية أو المرجعية الإسلامية، فهناك فجوة واضحة بين المضامين، فثمّة اختلاف بين تصور راشد الغنوشي مثلا للدولة الإسلامية في كتابه "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"، وتصور حركة طالبان أو أيمن الظواهري مثلا، وأبو محمد المقدسي أو حتى تقي الدين النبهاني وحزب التحرير الإسلامي، أو النموذج الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية التركي.

"ليس من المنطقي طرح السؤال عن شرعية الدولة المدنية، لأن الدولة المدنية ليست نقيضا للدولة الإسلامية وإنما هي نقيض للدولة البوليسية العسكرية التي تظهر بصور متعددة، فقد تكون الدولة المستبدة دينية يحكمها رجال الدين بالمعنى الثيوقراطي وادعاء الحكم الرباني الإلهي لمن يزعمون لأنفسهم العصمة والقداسة"

صحيح أن الإسلاميين لم يتنازلوا عن مشروعهم في "إقامة الدولة الإسلامية"، ولا عن شعارهم "الإسلام هو الحل"، لكن أغلبهم استطاعوا فك الاشتباك والتوفيق بين المرجعية الشرعية وهوية الشعب والمجتمع وبين الديمقراطية والحكم الدستوري والتعددية السياسية، فلم تعد هذه المفاهيم محل نقاش أو جدل بل أصبحت من المسلّمات في خطاب الحركات الإسلامية المعتدلة التي توصف بـ"بحركات الإسلام السياسي"، وقد تجسد هذا المعنى بوضوح أثناء الحراك السياسي الشعبي العربي، وتوافقت الحركات الإسلامية مع المجموع الوطني على هذا الهدف.

وكان هذا الأمر واضحا في مبادرات الحركات الإسلامية قبل أعوام؛ فقد أكدت قبولها بالديمقراطية ومضامينها التي شكلت قفزة كبيرة في مشروع الإصلاح الذي تبنته جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مثلا، عام 2012، حيث تضمن البرنامج الإصلاحي ببنوده الستة مبادئ العملية الديمقراطية، بل جعل ذلك هو الهدف الرئيس للحركة الإسلامية خلال المرحلة.

وقد صدرت عن الأزهر وثيقة فقهية حدّدت صيغة الدولة الإسلامية بـ"الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات

الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة، ويحدد إطار الحكم ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة ."

وتعرّف الوثيقة طبيعة النظام الديمقراطي بالقول: "اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من

تعددية ومن تداول سلمي للسلطة، ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسؤولين أمام ممثلي الشعب، وتوخي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شؤون الدولة بالقانون، والقانون وحده وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية وحرية الحصول على المعلومات.

ويرى الدكتور علي الصوا أن النصوص جاءت بمبادئ عامة فقط، فنصّت على الشورى كمبدأ، وأن المرجعية في الأحكام لكتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، والعدل، والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد في داخل المجتمع، وقد نصت على جميع ذلك كمبادئ، لكن التفصيلات تُركت للسياسة الشرعية بحيث يحددها المجتمع في ظل ظرفه وبحسب متغيراته وفق ما يحقق مقاصده على أكمل وجه، وهذا هو معنى السياسة الشرعية.

كما تعتبر أن مصالح المجتمع في النظر الإسلامي، هي مصالح دنيوية مرتبطة بتحقيق المقاصد الأساسية، الضروريات والحاجيات والتحسينيات باعتبارها غايات عليا، ويجب أن يتوخاها التشريع، وأن تتوخى تحقيقها الحكومات القائمة على تنفيذ هذا التشريع.

ويُعرّف ابن خلدون الدولة بأنها "كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية، وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية، وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها."

ويذكر "أن الدولة التي تُحكم وفق الهوى والشهوة هي الدولة الفوضوية التي تحكمها الغرائز، وهذه أساسٌ لخراب العمران وعدم نهوض الحضارات"، وبالعودة إلى اجتهادات العلماء المستندة الى أصول الفقه المقاصدي نجد أنهم يميزون بين العبادة والعادة، ولكل منهما منهج خاص في التعامل معه، ويجعل أبو إسحاق الشاطبي التمييز بين المجالين من "مقصد الشارع" ليس هذا التمييز خاصا بالشاطبي بل هي القاعدة المعتمدة لدى كبار علماء الإسلام قديما وحديثا ومنهم تقي الدين ابن تيمية حيث يقول: "تصرفات العباد نوعان عبادات يصلح بها دينهم وعادات يحتاجون إليها في دنياهم والأصل فيها عدم الحظر وما لم يثبت من العادات أنه منهي عنه فكيف يحكم على أنه محظور؟."

"الحاكم في الإسلام لا يستمد مشروعيته من قوة غيبية، بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته وكيلا عنها بمحض إرادتها وهو مسؤول أمامها في الدنيا، فضلا عن مسؤوليته أمام الله يوم القيامة. لكن مسؤوليته في الآخرة فردية لا تنقص في شيء من مسؤوليته الدنيوية الكاملة أمام شعبه"

ومن الواضح أن الجانب السياسي وإدارة شؤون الدولة استندت إلى المبادئ والقيم والمقاصد مثل العدل والشورى فيما يترك المجال للتطور والإبداع البشري وتراكم التجارب الإنسانية، وهو المعنى الذي عبر عنه أبو حامد الغزالي بقوله: "ما يتعلق بمصالح العباد من غير العبادات فالتحكم فيها نادر"، وما يعين على الفهم أنه ليس هناك نظام سياسي إسلامي واحد

ومحدد وملزم، فلم يرد في الكتاب ولا في السنة شكل محدد للنظام السياسي ولم يرد أي تفصيل عن كيفية قيام الدولة ولا عن طريقة تدبيرها وإدارتها، كما أن العلماء لم يتفقوا على كيفية اختيار الحاكم أو عزله أو مدة ولايته ومدى صلاحياته ولا كيفية ممارسة الشورى أو كيفية حسم الخلاف بين رئيس الدولة وأهل الشورى؟ وليس من الضروري في المجال السياسي أن نبحث عن سند شرعي من النصوص لأي إجراء جديد، بل الذي يمنع الاجتهاد أو الاقتباس فعليه البحث عن الدليل الشرعي الذي يمنع من الاجتهاد والإجراء الجديد لأن الأصل في المعاملات الإباحة حتى يرد المنع.

وبهذا المعنى فليس من المنطقي طرح السؤال عن شرعية الدولة المدنية بمفهومها المتقدم في التعريف؛ لأن الدولة المدنية ليست نقيضا للدولة الإسلامية وإنما هي نقيض للدولة البوليسية العسكرية التي تظهر بصور متعددة، فقد تكون الدولة المستبدة دينية يحكمها رجال الدين بالمعنى الثيوقراطي وادعاء الحكم الرباني الإلهي لمن يزعمون لأنفسهم العصمة والقداسة فيحتكرون حق التشريع، ويصادرون حق غيرهم مهما كان شأنهم واختصاصهم من خلال ولاية الفقيه وعصمة الإمام، علما بأن الإسلام ينزع كل عصمة أو قداسة عن ممارسات الحكام وقراراتهم، كما ينزعها عن الوسائل التي تتوصل بها الدولة لإدارة شؤون الأمة.

والحاكم في الإسلام لا يستمد مشروعيته من قوة غيبية، بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته وكيلا عنها بمحض إرادتها وهو مسؤول أمامها في الدنيا، فضلا عن مسؤوليته أمام الله يوم القيامة. لكن مسؤوليته في الآخرة فردية لا تنقص في شيء من مسؤوليته الدنيوية الكاملة أمام شعب.

وقد تكون الدولة المستبدة علمانية يحكمها الفرد أو الحزب أو الطائفة أو الأسرة الحاكمة بسلطة مطلقة فوق العقد الاجتماعي والدستوري، وأما الديمقراطية فهي الآليات والأدوات الضامنة لتحقيق مبدأ الشورى وإرادة الأمة ومنظومة الحريات العامة وتحقيقها، وهذا ما وصل إليه المفكر الإسلامي الدكتور سعد الدين العثماني في بحثه المتفرد بعنوان "الدولة الإسلامية المفهوم والأماكن" حيث يقول: "وهكذا فإن الاصول الإسلامية لا تتنافى في شيء مع مفهوم الدولة المدنية، بل تؤسس لها على مختلف المستويات."

هذه مقاربة في بحث هذا الموضوع الذي يحتاج إلى المزيد، وخاصة في عناوين أخرى ذات ترابط وثيق وتحتاج إلى بحث ودراسة مثل مفهوم الخلافة الإسلامية المعنى والإمكان. وربما يكفي هذا البحث بحده الأدنى لترك التردد والقبول بالديمقراطية والدولة المدنية.

هل الدولة المدنية دولة علمانية؟

د/ محمد عبد الله كوكو

صليت الجمعة مع الشباب المعتصمين امام القيادة وبعد اننتهاء الصلاة علت الهتافات مطالبة بالدولة المدنية كانت الهتافات تقول مدنية ... مدنية ... مدنية ونتفق مع الشباب تماما لاقامة الدولة المدنية .لان الدولة المدنية لا تعني الدولة العلمانية.كما انها لا تعني الدولة الدينية ..فالفرق كبير جدا بين هذه المصطلحات. فالدولة العلمانية هي الدولة التي تفصل الدين تماما عن الدولة والعلمانية قد تكون علمانية دكتاتورية مستبدة كما هو الحال في الشيوعية وقد تكون ديمقراطية كما في اللبرالية الغربية وسواء كانت العلمانية دكتاتورية او ديمقراطية فانها تبعد الدين عن الدولة اي عن مجالات الحياة المختلفة اما الدولة الدينية '(الثيوقراطية)فهي الدولة التي حكمها رجال الدين ويقولون انهم يحكمون بالتفويض الالهي ولا تجوز محاسبتهم فهم معصومون حسب زعمهم وهذا ما فعلته الكنيسة في العصور الوسطى في اوروبا ولذلك كانت ردة الفعل عنيفة وفصلوا الدين عن الدولة وظهر مصطلح العلمانية منذ ذلك الوقت.

اما الدولة المدنية فهي دولة يحكمها الدستور (العقد الاجتماعي) وتشكل منظومة التشريعات والقوانين مرجعية حاكمة لتنظيم التوازن والتلازم بين السلطات والصلاحيات وطريقة التداول على السلطة، وضمان حق المواطنين بممارسة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، والأمة هي مصدر السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية أو التقنينية من خلال ممثليها، وهم أعضاء البرلمانات فيها، حيث يهيمن القانون على كل مكونات الدولة أفرادا وسلطات، وتُفوض السلطة الحاكمة بقيادة الدولة تفويضا مقيدا لا مطلقا نحو مصالح الوطن والمواطنين.

والمعايير التي تجعل الدولة مدنية خمسة اعتبارات هي تمثيلها إرادة المجتمع، وكونها دولة قانون، وانطلاقها من نظام مدنى يضمن الحريات ويقبل التعددية وقبول الآخر، وقيامها على اعتبار المواطنة أساسا في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين فيها، وأخيرا التزامها بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة .

وبالنظر للتوجهات العامة المبثوثة في القرآن والسنة وكتابات علماء الإسلام، فإن هذه المعايير متوفرة في نظرة الإسلام للدولة. والاسلام لم يحدد شكلا ثابتا للدولة وانما وضع المعايير العامة وهذه المعايير مطابقة لمعايير الدولة المدنية التي ذكرناها قبل قليل لذلك نقول مطالب الشباب مطالب عادلة ومشروعة وتختلف تماما عن الوثيقة التى تقدمت بها اعلان قوى الحرية والتغيير والتي تنادي بان لا تكون الشريعة مصدرا من مصادر التشريع.

سودان اندبندنت
الأحد 05-05-19

الخلط بين الدولة المدنية والدولة العلمانية

الكاتب: المحامي/ محمد العودات

خلط كبير لدى كثير من النخب السياسية الإسلامية بين الدولة المدنية والدولة العلمانية، خلط جاء نتيجة التقاطعات الكبيرة بين المفهومين ، وصل هذا الخلط حده عندما وصف احدهم الدولة المدنية بالدولة الكافرة الفاجرة، لكن هل الدولة المدنية هي فعليا دولة علمانية؟ وهل هناك أوجه شبه بين الدولة المدنية والدولة العلمانية ؟ وما هي أهم أوجه الاختلاف ؟

(1) أوجه الشبه بين الدولة المدنية والدولة العلمانية :

تتطابق مواقف الدولة المدنية والدولة العلمانية من عدة مفاهيم :-

• **الديمقراطية :** تؤمن كل من الدولة المدنية والدولة العلمانية بان إرادة الشعب وإرادة الأكثرية هي المرجع في اختيار قيادة وأعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية المخولة في إدارة الموارد العامة للدولة وان اختلفت الآليات وأشكال هذه الديمقراطيات من دولة لأخرى بما يحقق مصالح الشعب، كما تتفقان على أن البديل عن الديمقراطية كوسيلة اختيار وتصعيد وفرز قيادي هو التسلط والاستبداد .

• **فصل السلطات :** تؤمن كل من الدولة المدنية والدولة العلمانية بالفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وان السلطة التشريعية هي الضابط لإيقاع عمل السلطة التنفيذية وان السلطة القضائية مستقلة في عملها ولا سلطان عليها إلا نصوص القانون وضمير القاضي .

• **المواطنة :** تؤمن الدولة المدنية والدولة العلمانية بالمواطنة كأساس لتنظيم العلاقة ما بين الفرد والدولة وان جميع مواطنيها أمام الدولة والقانون سواء بغض النظر عن الديانة أو

اللون أو الجنس أو العرق أو الأصل والمنبت وان الكفاءة واحترام القانون فيها هي المعيار الرئيسي للتفاضل.

• **الحرية :** تؤمن الدولة المدنية والدولة العلمانية بان الحرية الفردية مطلقة لجميع أفرادها ورعاياها ما لم تكن مخالفة للقانون فالمعيار في ضبط هذه الحرية هو معيار موضوعي في التحديد من الحرية وسقفها (عدم تجاوز أحكام القانون) فكل تصرف لا يوجد نص قانوني ينهى عنه يستطيع الفرد أن يمارسه، فالحرية في الدولة المدنية والدولة العلمانية شيء مصون ومقدس ما دامت لم تخترق النص القانوني والنظام العام ولا تخالفه.

• **الدولة الوطنية :** تؤمن كل من الدولة المدنية والدولة العلمانية بالدولة الوطنية كأساس للرعاية والاهتمام وانه لا تكليف لأي فرد بالواجبات ولا منح للحقوق خارج حدود الدولة وإقليمها حتى لو كان يحمل ذات الديانة أو العرق أو اللغة فكل من يقطعن على ارض الدولة ويحمل جنسيتها فقط هو مواطن فيها له ذات الحقوق وعليه ذات الالتزامات .

• **حقوق المرأة وحقوق الإنسان :** تؤمن كل من الدولة المدنية والدولة العلمانية بحقوق المرأة وحق المساواة مع الرجل في الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية كما تؤمن الدولة المدنية والدولة العلمانية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بكل ما جاء فيه.

(2) أوجه الاختلاف بين الدولة المدنية والدولة العلمانية :

أ- تاريخ النشوء :

نشأت فكرة الدولة العلمانية في أوروبا بعد الثورة الفرنسية عام 1789 وسقوط حصن الباستيل والذي أسس لسقوط عصر الملكيات والتأسيس لعصر الجمهوريات وإنهاء تحالف الملكيات المستبدة مع رجال الدين والكنيسة فكان الشعار السائد في الثورة اشنقوا أخر مستبد بأمعاء أخر قسيس فكانت الثورة جزء منها على استبداد الكنيسة وحمايتها للدكتاتوريات

بينما نشأت فكرة الدولة المدنية في المنطقة العربية ذات الأغلبية السكانية التي تعتنق الدين الإسلامي وظهرت معالمها بوضوح وترعرعت بعد ثورات الربيع العربي كمحاولة من الحركات الإسلامية التكييف مع مد الشعوب وتطلعاتها نحو الحرية والخلاص من الاستبداد الذي نادت به في نهاية عام 2010 – وبداية عام 2011 والذي شهد احتجاجات أطاحت بعدة دكتاتوريات عربية.

ب- الموقف من الدين :

نظرا لطبيعة نشوء فكرة الدولة العلمانية التي جاءت نتيجة لثورة على الاستبداد الملكي المدعوم من الكنيسة ونظرا للحروب الطائفية التي دارت في أوروبا لعقود طويلة فان الدولة العلمانية فصلت فصلا تام ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية حتى أن بعض النماذج العلمانية تطرفت في محاربة أي مظهر من مظاهر التدين كمنع ارتداء بعض الألبسة والأزياء الدينية خارج دور العبادة أو إظهار أي مظهر أو رمز من الرموز الدينية في المجتمع إذ يحكم العقل الباطن للعقلية العلمانية أن الاستبداد والحروب الطائفية يمكن أن تعود بمجرد أن يبزغ في المجتمع أي مظهر من مظاهر التدين فتم منع ارتداء القلنسوة اليهودية والحجاب الإسلامي ومنع بناء المآذن في ايطاليا حتى منع التواجد بملابس السباحة للفئات المتدينة في الشواطئ العامة فالعقلية العلمانية مسكونة بالرهاب الديني إذ تعتبر إظهار رموزه أول خطوة على طريق الحروب الأهلية وشرعنه الاستبداد والحد من الحريات .

الدولة المدنية التي نشأت في عقلية نخب الدولة العربية أو بدأت تتأطر فكرتها بعد الربيع العربي ليس لها هذا الصراع مع الدين والتدين بكل أشكاله إذ أنها لم تأتي كثورة على رجال

الدين كما هي الدولة العلمانية لذلك لا نجد هذا الصراع بين الدولة المدنية والسلطة الدينية حتى أن الدولة المدنية لا تمانع أن يمارس المتدينون السلطة السياسية لكن بصفتهم ساسة لا رجال دين لما للسلطة الدينية من اثر ومهابة في النفوس يصعب انتقادها ومعارضتها.

تتجلَّى المُفارقة بين الدولة العلمانية والدولة المدنية إن من أوائل من حمل فكرة الدولة المدنية وبشر بها مفكرون محسبون على الخط الديني المحافظ مثل الشيخ راشد الغنوشي والمحامي عبد الفتاح مورو من تونس والدكتور رحيل غرايبة من الأردن وقبلهم الدكتور الراحل حسن الترابي من السودان، كما أن الدولة المدنية لا تمانع أن تكون القوانين الناظمة لحياة الناس مستمدة من الشرائع السماوية أو من تراثها الفقهي ما دامت تحافظ على أصول الدولة المدنية ولا تنقضها والمتمثلة في (الديمقراطية والحرية والمواطنة والإيمان بالدولة الوطنية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة) والتي يرونها لا تتعارض مع ما أرادته الشرائع الدينية.

(3) موقف الحركات الإسلامية من الدولة المدنية :

يبدو أن ثورات الربيع العربي فاجأت التيارات الإسلامية في كل شيء ، فصعب على هذه الحركات نظرا للهياكل التنظيمية التي تحكمها أن تستوعب هذه التطورات وتتكيف معها سريعا إلا نادرا.

المدرسة الإسلامية المغاربية في تونس والمغرب استطاعت أن تتكيف سريعا مع مفهوم الدولة المدنية وانحازت إليه بشكل سريع وبجرأة عالية فكانت المراجعات سريعة وردات الفعل تتناسب مع الحدث فنجح الحراك الشعبي في المغرب والثورة في تونس وبدأت قواعدها ترسو رويدا رويدا نحو مفهوم الدولة الحديثة دولة الحرية والمؤسسات.

المدرسة الإسلامية في بلاد المشرق العربي لم تستوعب مفردات الدولة المدنية ولم تهضمها بالشكل المطلوب وبقي التيار الإسلامي الحاكم في مصر يداه ترتجف في حسم انحيازه لخيار الدولة المدنية فأعطى مزيدا للحركات الدينية الأصولية من المشاغبة على هذه الخيار ومحاولة إسقاطه ، فآلت الثورة إلى الفشل بعد أن استثمر العسكر هذا التلجلج في المواقف ووظفه في انقضاضه على الثورة والسلطة.

في الأردن تزعم الدكتور رحيل الغرايبة هذه المدرسة الفكرية ونظر لها فتم محاصرته من قيادات الحركة التقليدية المحافظة أتباع المدرسة التنظيمية التي تقدس الهياكل التنظيمية وتم وفصله وثلة من رفاقه من الحركة وتم محاربة هذه الرؤيا ومناصبتها العداء حتى ظهر ذلك جليا في خطاب نقيب المحامين السابق صالح العرموطي مرشح الحركة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة قبل أسابيع عندما وصف في حملته الانتخابية الدولة المدنية بالدولة الكافرة الفاجرة وأعقبه مقال للدكتور همام سعيد المراقب العام السابق للإخوان المسلمين والذي كتب في ذات المضمون والطرح ، إلا انه في مقابلة قبل بضعة أيام لنائب المراقب العام السابق زكي بني أرشيد تبنى طرح الدولة المدنية في مقابلة مع CNN العربية

مما يشيء بان قرون استشعار حركات الإسلام السياسي في المشرق العربي ضعيفة جدا وتحتاج وقت طويل في التقاط الذبذبات السياسية وسرعة التكيف مع الواقع .

لا زالت قطاعات كبيرة وغالبة من قيادات المشرق العربي الإسلامية ناهيك عن غالبية القواعد عاجزة عن التكيف مع التطورات والواقع السياسي الجديد وان هذه القطاعات لا تؤمن بالدولة المدنية ولا بمفرداتها ولا زالت تحت سيطرة حلم الخلافة الإسلامية كنموذج حكم يصلح لكل زمان ومكان كما يرون معتبرين صلاحية هذا النموذج من صلاحية الدين حتى انه دخل في صلب الاعتقاد والتعبد لديهم مما يشيء بان الحركات الإسلامية سوف تبقى تعاني لوقت أطول سياسيا مما يجعل منطقة المشرق العربي والتي تعيش حالة مد إسلامي لدى القواعد الشعبية في حالة عجز وعالقة في عنق الزجاجة سياسيا لمدة أطول.

الفصل الثالث

الموقف من الدولة الدينية

الفصل الثالث

الموقف من الدولة الدينية

حقيقة الصراع : انه بين "العلمانية الصادقة" و"العلمانية الكذابة"

رشا عوض

لو أعلنت الحكومة الانتقالية ان السودان دولة علمانية كعربون لنجاح مشروع السلام فهذا لا يعني أنها اتخذت قرارا ليس من اختصاصها ، بل يعني انها اعترفت بما هو معلوم بالضرورة! فالدولة الوطنية الحديثة المنضوية تحت نظام الأمم المتحدة هي بحكم طبيعتها كيان علماني أفرزته معادلات الأرض ويستحيل إدارته خارج إكراهات هذه المعادلات الأرضية!

محتالوا الإسلام السياسي أهدروا زمن البلاد وطاقاتها في تكريس أكذوبة ان هناك شيء اسمه الدولة الإسلامية والشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي والكوفير الإسلامي والترزي الإسلامي والجزارة الإسلامية والبطيخ الاسلامي فحجبوا هذه البداهة السياسية المعلومة بالضرورة (علمانية الدولة) عن عقول البسطاء وصوروا الدولة الوطنية العلمانية كغول

يريد افتراس الدين الإسلامي وبمنتهى الصفاقة أردفوا هذه الكذبة بادعاء ان المنقذ للدين هو ان يتولوا هم الحكم دون قيد او شرط ، رغم ان تجربتهم لثلاثين عاما مارسوا فيها "علمانية وضيعة وخبيثة" بمعنى انهم كانوا في ممارستهم للحكم ملتصقين بعالم المصالح الدنيوية ومنهمكين في العمل من اجل ذواتهم الفردية والجماعية بأقبح وأقذر الوسائل ولكنهم يرتدون قناعا دينيا لخداع الناس بهدف استغلال الدين في تعظيم مكاسبهم الدنيوية وتبرير مفارقتهم للأخلاق ، وهذا هو مكمن الخبث والوضاعة في "علمانية الكيزان" ، علمانية متنكرة في ثياب الدين ومنزوعة الديمقراطية ومنزوعة المؤسسية والشفافية وكل تقاليد الحكم الراشد ومثقلة بالعنف المبرر دينيا، وبالشراهة في السلطة والثروة

بعد هذه الثورة ما المشكلة في فك أسر الدولة السودانية من أكاذيب الكيزان والاعتراف بما هو معلوم بالضرورة! وكشف حقيقة ان الصراع بيننا وبين "الإسلام السياسي" ليس صراعا بين الإسلام والعلمانية بل هو صراع بين علمانيتين ، أحداهما حميدة صادقة مع نفسها وشعبها وتسمي الأشياء بمسمياتها وهي مقترنة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والأخرى هي "العلمانية الوضيعة الخبيثة" المتنكرة في ثياب الدين والتي تحتال وتكذب !

لهذه الأسباب لا أريد (الدولة الإسلامية) و(الشريعة الإسلامية)

رشا عوض

أعلم تمام العلم ان مجرد العنوان أعلاه يكفي لأن تشهر محاكم التفتيش سيوفها، ولأن تنطلق الفتاوى التكفيرية والاستتابات والمواعظ التي ينطلق بعضها بحسن نية وبعضها الآخر ظاهره الدين وباطنه المكر السياسي!

ولكنني اخترت هذا العنوان مع سبق الإصرار والترصد، لاعتقادي ان أحد أسباب استشراء "الإسلام السياسي"، وأهم الأسباب التي ترجح استمرار مسلسل الاحتيال السياسي باسم الدين، هو منهج المهادنة، وتفادي المواجهات الحاسمة والجذرية، و"التورط غير الواعي" أحيانا في التماهي مع مفردات خطاب الإسلام السياسي من قبل سياسيين ومثقفين أصحاب توجهات علمانية ولبرالية! ومن أمثلة ذلك مثلا، عند إثارة السؤال الماكر حول الموقف من "الدولة الإسلامية" ومن تطبيق "الشريعة الإسلامية" في السودان مثلا، ينصرف البعض إلى الحديث عن ان الذي طبقه جعفر نميري في الثمانينات، وما طبقته الإنقاذ منذ انقلابها المشؤوم ليس هو "الشريعة الصحيحة" بل هو "تشويه" للشريعة، وما فعلته الانقاذ بالدولة متناقض مع واجبات "الدولة الإسلامية" ويسترسل البعض في طرح الأسئلة الاستنكارية (هل هذه دولة إسلامية)، وكأنما "الدولة الإسلامية" و"الشريعة الإسلامية" مسلّمات متفق عليها بيننا جميعا والاختلاف هو في طرائق التطبيق، وأهلية هذا التيار أو ذاك لقيادتنا نحو تحقيق هذه الأهداف!

وهذا الحديث يحمل في أحشائه بذرة جديدة لتخلُق تيار "إسلام سياسي جديد" يتصدى لمهمة التطبيق "الصحيح" للشريعة الاسلامية، ومهمة إزالة" التشويه" الذي تم على يد النميري والإنقاذ! ومن ثم إقامة "الدولة الإسلامية الحقيقية" على أنقاض "الدولة الإسلامية الزائفة" القائمة حاليا! وبهذا علينا ان نستعد لاستقبال "محتالين جدد" ليفتحوا لنا صفحة جديدة من صفحات الابتزاز العاطفي باسم "الشريعة الإسلامية" و"الدولة الإسلامية"، وهي صفحة ستظل مفتوحة على الدوام ما لم ننزع القدسية الزائفة عن مصطلحي "الدولة الإسلامية" و"الشريعة الإسلامية" عبر نقاش عقلاني حولهما، يخضعهما لعملية تفكيك منهجي ومفهومي، يؤدي الى تجاوزهما تجاوزا حاسما، ومن ثم ينطلق الخطاب العلماني من منصة مستقلة متحررة تماما من "التورط غير الواعي" في فخاخ "الإسلام السياسي".

ولكن تأسيس هذا الخطاب العلماني وتوطينه في بيئة ثقافية يشكل الدين الاسلامي رافدا مهما وأساسيا في تكوين ضميرها ووجدانها، يحتاج الى مخاض فكري عسير في التراث الإسلامي، ويحتاج إلى مشروعات نقدية لكل الأفكار المرجعية لجماعات" الإسلام السياسي" المعاصرة، بهدف بلورة وعي جديد، ورؤى فكرية تأخذ في اعتبارها التساؤلات البريئة والمخلصة لملايين المسلمين"غير المتورطين في الاحتيال السياسي باسم الإسلام" وعلى رأسها السؤال حول إمكانية ان يكون المسلم مسلما وفي ذات الوقت منحازا لعلمانية

وديمقراطية الدولة، ومتفاعلا بصورة إيجابية مع منجزات العقل الحديث، وهذا العقل الحديث هو الآخر في متناول النقد.

أما بالنسبة للمسلمين المتورطين في خطيئة استغلال الإسلام في الاحتيال السياسي، فهؤلاء لا بد من تغيير أسلوب التعامل معهم من مواقع "دفاعية" هم أولى بها، فعندما يطرحون أسئلتهم الماكرة من قبيل هل تقبل او ترفض "الدولة الإسلامية" و"الشريعة الإسلامية" فإن إجابتي التي أتحمل المسئولية عنها شخصيا، هي أنني أرفض تماما وبلا مواربة هاتين الفكرتين، لأسباب أجملها هنا، أما التأسيس النظري بصورة تفصيلية لهذه الإجابة ، فلا تتسع له هذه المقالة، وقد تناولته في أوراق بحثية مستقلة، أجمل أسبابي فيما يلي:

أولا: "الدولة الإسلامية" و"الشريعة الإسلامية" عبارة عن مصطلحين سياسيين معاصرين من صنع"بشر عاديين" وليست لهما من وجهة نظري أية قدسية دينية تجعلني اتهيب المجاهرة برفضهما، فالإسلام كما أفهمه ليس من مقتضياته السعي لإقامة دولة تسمى "إسلامية" وتكون وظيفتها الأولى"تطبيق الشريعة الإسلامية"

ثانيا: المسلمون يحتاجون لمؤسسة الدولة من حيث هم بشر يحتاجون الى مؤسسات تتكامل لاداء وظائف يحتاجها البشر في ادارة معاشهم من توفير الأمن، وانفاذ القانون، وتنظيم الحياة العامة بمجالاتها المختلفة، فهم لا يحتاجون الى الدولة من حيث هم مسلمون! فالدولة كائن تاريخي متطور باستمرار ومتغير تبعا لمتغيرات الزمان والمكان وتبعا لمقتضيات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الأزمنة المختلفة تاريخيا، وحتى في الزمان الواحد، تختلف الدولة من مكان الى آخر.

ثالثا: في شأن إدارة الدولة وممارسة العمل السياسي لا يوجد شيء اسمه "الشريعة الإسلامية" حيث لا توجد "حزمة من القوانين والتشريعات والبرامج ابتداء من مجالات الأمن والدفاع و السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، مرورا بالتعليم والزراعة والصناعة والجمارك والطيران والملاحة البحرية والنهرية والبيئة، وصولا الى كيفية توفير خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، وبرامج ادارة مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور ومطارات..الخ" لا توجد برامج مجملة او مفصلة لكل تلك المجالات نستطيع ان نطلق عليها "شريعة إسلامية" وهذا يقر به حتى عتاة السلفيين وقادة الإسلام السياسي، وبالتالي فإن الذي يقتحم ساحة العمل السياسي في دولة تنتمي للقرن الحادي والعشرين ويطرح نفسه بديلا لقيادة هذه الدولة، لا يستقيم عقلا ولا خلقا ان يقول برنامجي هو تطبيق "الشريعة الإسلامية" و"الحكم بما أنزل الله" وهو عاجز تماما عن ان يشرح لنا بالتفصيل الممل ما هو الذي أنزله الله بالتحديد في إدارة المجالات الواردة أعلاه بشروط اللحظة التاريخية المعاصرة، فتلك المجالات هي المحتوى الوظيفي للدولة وهي دائرة اشتغال السياسيين الذين يقدمون انفسهم لحكم وادارة الدولة، وهي مجالات مرتبطة بطعام المواطنين وشرابهم وامنهم وصحتهم وتعليمهم وحلهم وترحالهم، ولا تحتمل اية تهويمات إنشائية او اي استرسال في مساجلات فقهية وجدل عقدي متشعب، لانها أسئلة آنية ملحة لا تحتمل التأجيل

شأن الدولة والسياسة بطبيعته النسبية المتغيرة المتحركة هو شأن المعرفة والخبرة والتجربة الإنسانية، وبالتالي فلا يوجد شيء اسمه"الشريعة الاسلامية" في هذا المجال، هذا مجرد ادعاء، والذين يرفعون هذا الشعار مضافا اليه شعارات"الحاكمية لله" و"الحكم بما أنزل الله"

يرغبون في الصعود بدون وجه حق إلى "منصة فوق إنسانية" تعصمهم من النقد وتختصهم بامتيازات "سياسية دنيوية" ويطرحون خطابهم وبرنامجهم" السياسي الوضعي البشري المحمل بمصالحهم الدنيوية وبأهوائهم ورغباتهم البشرية، والمحدود بحدود عقولهم وتجاربهم ومعارفهم النسبية" يطرحون هذا الخطاب من فوق تلك المنصة المتعالية! وبلا حياء يقولون للناس: هذا من عند الله! هذا شرع الله! هذا حكم الله!

هناك نصوص قرآنية تتضمن أحكاما مثل نصوص الحدود والقصاص والمواريث وبعض الأحكام في الزواج والطلاق، وشؤون النساء، واحكام القتال في سبيل الله، والجزية، والحكم بما أنزل الله، يستدل بها أهل "الإسلام السياسي" على وجوب اقامة دولة إسلامية ووجود كتلة صماء اسمها"الشريعة الإسلامية"، ولكن بقراءة تلك النصوص في سياقها التاريخي الاجتماعي، وبعقل متجاوز لمناهج الاستدلال والاستنباط التقليدية يمكن الاستدلال بها على استحالة وجود دولة اسلامية،

وهذا الباب طرقه كثيرون وادلو بدلوهم فيه، ولكن "الاسلام السياسي" يصادر مشروعية كل فكر متجاوز لمنهجيته التقليدية بسلاح الإرهاب التكفيري،لأنهم يريدون إنكار حقيقة التعددية في فهم الاسلام، وهي تعددية لا تستثني شيئا، حتى موضوع الأحوال الشخصية مثلا، الذي يتم الاستدلال به باعتباره "شريعة إسلامية محضة" نجد المسلمين مختلفين حوله اختلافا كبيرا، مثلا قانون الأحوال الشخصية التونسي يحرم تعدد الزوجات ويبيح التبني ويستند في ذلك الى اجتهادات الشيخ الطاهر الحداد، وقانون الأحوال الشخصية المغربي المسمى بمدونة الأسرة لا يعطي الرجل حق الطلاق منفردا حيث لا يعترف بالطلاق إلا اذا حكم به القاضي في المحكمة ويحصر تعدد الزوجات في اثنين فقط وبشروط مشددة في القانون ويحدد الحد الادنى لسن الزواج بستة عشرة عاما، ومرجعيته في ذلك اجتهادات مستنيرة في الاسلام، اما قانون الاحوال الشخصية السوداني فيجعل السن القانونية للزواج عشرة سنوات ويجعل الطلاق حقا مطلقا للرجل ويمكن ان يقع بكلمة منه ويبيح للرجل الزواج باربعة نساء دونما شروط، ويدعي ايضا انه يمثل "الشريعة الإسلامية"

وهذا شاهد بسيط على عدم وجود كتلة صماء متطابقة من الأحكام في شأن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتحركة نستطيع ان نطلق عليها"الشريعة الإسلامية " معرفة هكذا بالف ولام التعريف

هناك مقاصد كلية ومضامين قيمية واخلاقية في الدين الاسلامي، وكيفية تجسيد هذه المقاصد والمضامين متغير ومتعدد. .

رابعا: "الإسلام السياسي" الذي يمارس الابتزاز العاطفي بشعارات "الدولة الإسلامية" و"الشريعة الإسلامية" هو نفسه تيارات متباينة ومختلفة بل ومتقاتلة يضرب بعضها أعناق بعض بسبب الاختلاف حول "السلطة والثروة" وبسبب الاختلافات المتشعبة بينهم في فهم وتفسير الاسلام واختلاف تفسير هم لما "أنزل الله" في كتابه، وحول ما هي"الشريعة الاسلامية" وكيف تكون "الدولة الإسلامية، وبالتالي فإن الإسلام السياسي فاشل تماما في

تحقيق التعايش السلمي بين فصائله هو! فكيف يكون الحال مع العلمانيين المسلمين ومع غير المسلمين أساسا! وطاحونة الاقتتال بين المسلمين على السلطة السياسية منذ عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان إلى يومنا هذا تشهد بان ليس في الإسلام "دولة" او "نظام سياسي".

لذلك على العلمانيين ان يكفوا عن طرح حجتهم القديمة ضد الإسلام السياسي وهي: لا بد ان تكون الدولة علمانية لان هناك مسيحيون! لان الحجة الأقوى هي اختلاف المسلمين بل اختلاف الاسلاميين انفسهم، والشواهد لا حصر لها قديما وحديثا.

خامسا: من اراد ان يكون للإسلام دورا كبيرا في حياة البشر فإن ذلك لن يتحقق إلا عندما يشتغل الإسلام في دائرة اشتغاله الحقيقية وهي الارتقاء بسلوك الفرد المسلم في مراقي الفضائل الأخلاقية من صدق وأمانة ووفاء بالعهد ومعاملة حسنة للاحياء والأشياء، وتعميق انحيازه لقيم العدل والحرية والإخاء والمساواة والاخذ بيد الفقراء والمستضعفين، واستنهاض ضميره باستمرار لكل ما هو خيّر وجميل ورحيم للانسانية.

ان من أهم أسباب تمدد خطاب الإسلام السياسي، إغفال العمل الجاد في جبهة محورية من جبهات النهوض الحضاري للمجتمعات"المسلمة"، وهي جبهة الاستنارة! فلا نهوض لمجتمعاتنا دون ان يكون التنوير في القلب من مشروع نهضتها، ودون ان يفرد مشروع "التنوير" مساحة مقدرة لتأسيس منهج جديد ورؤية فلسفية جديدة للتعامل مع"الإسلام"، بهدف تحريره من "قوقعة الإسلام السياسي" الذي يستخدم الإسلام ك"ماركة تجارية" لتسويق بضاعته السياسية، ولا يمكن تجريد الإسلام السياسي من هذه الماركة ذات الجدوى التسويقية العالية إلا بالجرأة في النقد الصارم للمفاهيم والمصطلحات التي حوّلها خطاب"الإسلام السياسي" إلى "مسلّمات عقدية" من لم يؤمن بها ويدافع عنها فهو ليس معارضا سياسيا لتيار سياسي يقوده بشر عاديون، بل هو معارض للدين الإسلامي من حيث هو! و"محادد" لله ورسوله!

ولأن الفهم السائد في أوساط عموم المسلمين للإسلام هو الفهم الموروث من المدارس والمذاهب التقليدية على اختلافها، مدارس النقل والتقليد، التي تنتمي للقرن الرابع الهجري، والتي ما زالت متحكمة في "عقول المسلمين" وهي التي شكلت المرجعية لحركات"الإسلام السياسي" المعاصرة، حتى تلك التي تدعي التجديد، فإن تيارات "الإسلام السياسي" استطاعت بسهولة ويسر ان تمارس الإرهاب الفكري بمصطلح "الشريعة الإسلامية" و"الدولة الإسلامية" لأن البيئة الثقافية والفكرية التي تعمل فيها هذه الجماعات بيئة غير محصنة بالوعي الكافي الذي يجعلها تستقبل خطاب "الإسلام السياسي" بعقولها، بل إنها

تستقبله بعواطف وأشواق ماضوية و"نوستالجيا" رومانسية، وتجاوز ذلك يحتاج إلى عمل طويل وشاق يتميز أصحابه بالجرأة والشجاعة، وبالمثابرة والإخلاص.

والبداية في هذا المشروع لن تكون بداية من الصفر! فهناك تراكم من المساهمات الفكرية التنويرية الجادة لكثير من المفكرين الذين بدأوا عملية "الحفريات" العميقة في التراث الإسلامي من منطلقات مختلفة وباستخدام مناهج متعددة منذ النصف الأخير من القرن التاسع

عشر وبدايات القرن وحتى يومنا هذا، فهناك تراث تنويري متراكم لدى مختلف الشعوب المسلمة والسودان ليس استثناء، ولكن عملية تحقيق الانتقال التاريخي لهذه المجتمعات الى "العصر الحديث" ما زالت متعثرة جدا، وهذا ما نحتاج للتوقف عنده كثيرا.

.....

ما بين حليمة يعقوب والسلفيين السودانيين...!

سامح الشيخ

مرت علينا ذكرى رحيل الشهيد الاستاذ محمود محمد طه الذي وصفه أيضا بأنه شهيد البروفسور عبد الله الطيب بقصيدته المشهورة في رثاء قتيل الفكر طه وعبد الله الطيب العالم الذي مازالت تفسيراته للقرآن الكريم تبث عبر الاذاعة السودانية وكثيرين يتابعون تفسيره عبر العالم . في كل عام وكالعادة يطلع علينا الغوغائيين من أمثال الطيب مصطفى يتباكون على الاسلام ويدعون الدفاع عنه ويكيلون السباب لرجل مسلم مثلهم يكفرونه ويحتفلون بإعدامه رغم انه لم يفعل جرما أو ارتكب جريمة جنائية يعاقب عليها دين أو قانون وضعي بالإعدام وهذا هو لعمري عنف البادية الذي ورثناه من انتشار الديانة السلفية التي سادت ثم بادت الان بالمملكة العربية السعودية.

هذه الديانة تمجد العبادات دون القيم والأخلاق وهذا هو سر التخلف رغم عن الإسلام جاء ليتمم مكارم الأخلاق لكن السلفية الدينية تجعل الغوغاء ذووا اصوات عالية والغوغاء لمن لا يعرف معناها هم من يعتقدون أن فكرهم الذي يتبعونه هو الاصح وهو الأولى بالاتباع لانه هو الفهم للدين الذي يريده الله لذا هم يرهبون الاخر المختلف عبر التشكيك بالعقيدة والإرهاب بالتكفير ثم الإعدام وهذا هو سبب الرجعية الذي اورثته السلفية للمسلمين ومنهم كثير من السودانيين حاليا يؤمنون بالدين الذي يعتنقون ويقولون فقط بالسنتهم بانه جاء ليتمم مكارم الأخلاق هو ليس كذلك.

فهم يقتلون تارك الصلاة التي صارت هي كل الإسلام بالإضافة لبقية العبادات اما الكذاب وخائن الأمانة والظالم واكل المال العام وزير النساء واكل أموال اليتامى لا

يوجد لديه اي حد أو أي اجتهاد لتكفيره أو قتله كما قتل محمود محمد طه لذا هم الكاذبين لانهم يدعون أن الإسلام اتى ليتمم مكارم الأخلاق ورغم ذلك لم يطالبوا بإعدام من فارق الأخلاق فهم متسامحين مع البشير الذي في اعتبارهم ليس كافر وليس زنديق وكذلك نافع على نافع وعلي عثمان وتجد الطيب مصطفى وأمثاله يخاف على الاسلام من جون قرنق والشيوعيين الجمهوريين ولكنهم لم يخافوا عليه من أمثال الشريف احمد عمر بدر أو لصوص شركة الأقطان ولا ولاة الولايات السابقة وعلى رأسهم الخضر أو غيرهم من اللصوص فهم متسامحين مع اللصوص وأصحاب السوابق الجنائية وشديدين على المفكرين المسالمين الذي لم يعتدوا على احد من الناس بل أكثر من ذلك هم يبشرون بدخوله النار ويسمونه الهالك وذلك وفقا لعقيدتهم الغوغائية التي شرحنا معناها أنفا وذلك لانهم يقرأون القرآن بالسنتهم ولا يتمعنون فيه فقط اما ان يكونوا معتمدين على شيوخ الوهم من السلفية في تفسيرهم لهم رغم انه ميسر للذكر ولكن ليس هناك من مزكر أو أنهم يحركون لسانهم فقط ليعجلوا به لذلك بخصوص عذاب غير المعتقدين بعقيدتهم وتبشيره بالويل والثبور وعظائم الأمور والصاق لقب الهالك والزنديق حيا وميتا نذكرهم روحانيا باية من اي الذكر الحكيم ليتمعنوا فيها وهي من آيات تخاصم أهل النار وهي آيات معروفة في القرآن الكريم

(وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار أتخذناهم سخريا أم زاغت عنهم الأبصار ، إن ذلك لحق تخاصم أهل النار).

سورة (ص)

واخيرا نزكرهم دنيويا وهذا هو الذي يهمنا أكثر من الاخروي لان صراعنا معهم من أجل الظلم والتعايش والمواطنة المتساوية بالحياة الدنيا فالحياة الأخرى يحكم فيها بيننا الديان.

نزكرهم بالدول العلمانية ماليزيا وتركيا أولا، لكنهم ليتهم يفقهون أو يعقلون أو يتفكرون خصوصا العنصري المغرور صاحب عمود الإرهاب الفكري الذي يتاجر بعقيدته السلفية التي يعتقد انها صحيح الدين الاسلامي الذي يعرف ان مذاهبه مختلفة سنية اربعة وشيعية واباضية واشعرية وصوفية وعلويين وغيرها من الطوائف الا وهو صاحب الزفرات الحرى الطيب مصطفى ندعوه ليتأمل إدارة رئيسة سنغافورة المسلمة حليمة يعقوب التي لم تميز بين اخوانها واخواتها في الوطن المختلفين حتى في الديانات بينما الطيب مصطفى يريد أن يحاكم كل مخالف له بالردة التي لم تأتي بها الشرائع انما انت بها السياسة بإقصاء الاخر من نفس الدين الإسلامي لكنه ليس مع السلطة السلفية السائدة حاليا في الفقه والعقل الإسلامي ليته وسواه من الغوغاء أن يتعظوا من هذه الانسانة المسلمة التي حققت بفضل علمانية دستور بلادها أن حققت شعار أو مبدأ المواطنة المتساوية بين المكونات الاجتماعية للسنغافورين حيث تتكون سنغافورة من حيث الطوائف و الأديان من ثلاثة وثلاثين بالمائة من البوذيين

وثمانية عشر بالمائة من المسيحيين وثمانية عشر بالمائة من اللادينيين واربعة عشر بالمائة من المسلمين وعشرة بالمائة أصحاب ديانات محلية وخمسة بالمائة من الهندوس فقد أثبتت هذه السيدة أن الحجاب هو حجاب عقل الطيب مصطفى وأمثالهم من الذين لا يريدون التعايش مع غيرهم من السودانيين المختلفين في العقيدة رغم أنهم مسلمين لذلك العقيدة السلفية أن تنزع عنها سلطتها الاجتماعية وحظر رجال الدين منهم ومنعهم عن السياسة فهي خطر على التعايش السلمي بين المواطنين فإذا كانت تكفر المواطن المسلم ما بالك بالمواطن غير المسلم .

تركيا العلمانية

كمال أتاتورك :

١- ألغى الخلافة الإسلامية في عام 1924.

٢- ألغى الشريعة الإسلامية بالكامل سنة 1926.

٣- جعل الميراث متساوي بن المرأة والرجل.

٤- منع الأتراك من أداء شعائر الحج أو العمرة.

٥- منع اللغة العربية في المدارس .

٦- منع الأذان في المساجد.

٧- منع الحجاب في تركيا.

٨- شطب من إسمه اسم مصطفى.

٩- ألغى الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى المبارك.

١٠- جعل الأحد اجازة أسبوعية بدل الجمعة.

١١- ألغى الحروف العربية من اللغة.

١٢- غير القسم بالله الي القسم بالشرف عند تقلد المناصب.

١٣- أعدم المئات من العلماء والفقهاء الذين رفضوا نهجه .

١٤- أوصى قبل موته ألا يصلى عليه صلاة المسلمين علي الجنائز .

١٥- قال أتاتورك أمام البرلمان التركي عام 1923 نحن الآن في القرن العشرين وعصر الصناعة لا نستطيع أن نسير وراء كتاب يبحث عن التين والزيتون (يقصد القران الكريم).

الفصل الرابع

العلمانية على طاولة التفاوض

الفصل الرابع

العلمانية على طاولة التفاوض

الإلتفاف حول مطلب العلمانية برفض مطلب تقرير المصير

محمد جلال أحمد هاشم

هذه الايام، وبالطبع فيما سيلي من ايام، بدأت تطالعنا العديد من الاصوات التي تأتي من الاتجاهات الأربعة، وبعضها تلقاء الجبال والنيل الأزرق، لتعبر عن رفضها لمطلب تقرير المصير. ترى إلى أي مدى تنطوي هذه الآراء على تناغم او تناقض، وانعدام للمنطق أو توفر له؟ دعونا نتأمل فيها انطلاقا من الحقائق على الواقع!

الحقائق الآن، وبموجب المفاوضات الجارية في جوبا، فإن مطلب تقرير المصير بالنسبة للحركة الشعبية قد أصبح موقفا تفاوضيا مقابل العلمانية كمطلب مبدئي. وعليه، هذا يقتضي أن يتم التعامل أولا مع المطلب المبدئي؛ فإذا كانت طبيعة هذا التعامل هو الرفض و/أو الاعتراض على هذا المطلب المبدئي، فعندها يجوز منطقيا الانتقال إلى التعامل مع الموقف التفاوضي تجاه تقرير المصير، إما بقبوله أو رفضه. والنقطة التي نريد تسليط الضوء تكمن في السؤال التالي: ما الذي يجعل أي شخص يتوجه بالحديث عن المطلب التفاوضي، قافزا فوق المطلب المبدئي؟ تخيلوا معي أن تذهب إلى صاحب البقالة وتطلب منه أن يعطيك زجاجة ببسي حمية diet وفي حال العدم يعطيك زجاجة ببسي عادية؛ فإذا بصاحب البقالة يرد عليك قائلا: إنه لن يعطيك زجاجة الببسي العادية لأنها مليئة بالسكر وهو لا ينفع معك! فهذا يعني بالضرورة أن زجاجة الببسي حمية غير متوفرة، بالإضافة إلي موقفه الرافض لإعطائك خيارك الثاني.

ولهذا فإن تصاعد هذه الأصوات التي بدأت تهب علينا من كل الاتجاهات، وكذلك من تلقاء الجبال والنيل الأزرق، لتقفز فوق مطلب العلمانية وتعلن رفضها لتقرير المصير، تعني فيما تعني، ترجيحا، انها تستبطن رفض العلمانية اولا ومن ثَمَّ تتوقَّى بإردافه برفضها لمطلب تقرير المصير الذي يترتب منطقيا على رفض مطلب علمانية الدولة.

على هؤلاء أن يكونوا شجعانا وأمينين مع أنفسهم ومع شعب المنطقتين، ثم مع الشعب السوداني كله. لقد عانى شعب المنطقتين على يد الدولة الدينية للنظام البائد من التقتيل والقصف الجوي تحت حجج الجهاد وذلك لعقود طوال. هذا مع أنه يقع ضمن دافعي الضرائب لهذه الدولة. أي أنه ظل يقتَّل ويقصف بما يدفعه من مال. في الدولة الوطنية التي تستمد قوتها المالية في الأساس مما يدفعه الشعب من ضرائب،

مـا مـن شـعب شـرعت دولتـه بتقتيلـه بشـكل جمـاعي إلا واسـتحق خيـار أن يقـرر إذا مـا كان يريد أن يستمر كجزء من هذه الدولة الظالمة.

الوطنيـة فـي الدولـة الوطنيـة ليسـت قيمـة سـرمدية، بـل هـي قيمـة قابلـة للنفـاد it has an expiry date!. ويبـدأ تـاريخ نفادهـا مـن اللحظـة التـي تشـرع فيـه الدولـة الوطنيـة بفقـدان طبيعتهـا الوطنيـة نفسـها وذلـك بتخليهـا عـن أهـم شـرط للدولـة الوطنيـة، ألا وهـو علمانيتهـا البنيويـة. فالدولـة الوطنيـة هـي بنيويـاً علمانيـة كونهـا تسـتمد سـلطاتها مـن الأرض (الشـعب) ولـيس مـن السـماء (ادعـاء التفـويض الالهـي). وبهـذا لا تصـبح العلمانيـة مـذهبا فكريـا قـد يتفـق معـه النـاس أو يرفضـونه؛ العَلمانيـة شـرط لازم للدولـة الوطنيـة ولهـذا تقـوم علـى المواطنـة بصـرف النظـر عـن الـدين أو الضـمير أو اللـون أو السـلالة إلـخ. فبمـا انـك تـدفع الضـرائب وتلتـزم بالقـانون، عنـدها تتسـاوى حقوقـك مـع أي مـواطن آخـر بصـرف النظـر عـن معتقـدك أو لونـك أو عرقـك أو الجهـة التـي قـدمت منهـا. فـي هـذا تقـف الدولـة موقفـا إيجابيـا متسـاويا مـن الجميـع، بمختلـف معتقـداتهم أو خلفيـاتهم الدلاليـة والعرقيـة والجهويـة إلـخ. فالدولـة الوطنيـة العَلمانيـة لا تعـادي أي ديـن بمثلمـا هـي لا تنحـاز إلـى أي ديـن؛ لكنهـا فـي المقابـل تـوفر الجـو الصـحي والآمـن لكـل ذي ديـن فـي يمـارس شـعائر دينـه دون خـوف مـن أحـد ودون أن يتعـدى حـدوده ليتغـول علـى حـدود الآخـرين المخـالفين لـه فـي المعتقـد. ولهـذا، مـا إن تفقـد الدولـة الوطنيـة عَلمانيتهـا وتتبنـي لهـا موقفـا دينيـا، ثـم تشـرع فـي التمييـز بـين مواطنيهـا علـى أسـاس الـدين لدرجـة إعـلان الجهـاد ضـد بعـض مواطنيهـا، عنـدها تكـون قـد توقفـت عـن أن تصـبح دولةً وطنيةً بحق وحقيق. وعندها تبدأ روح الوطنية في النفاد.

دعونـا نتأمـل فـي كيـف ولمـاذا انفصـل جنـوب السـودان وأصـبح دولـةً مسـتقلة وهـا هـو الآن يستضـيف محادثـات السـلام لمعالجـة نفـس المشـكلة التـي جعلتـه ينفصـل؟ إن منطـق الأحـداث هـذا يشـير وبكـل وضـوح إلـى أنـه مـن المنطقـي والمتوقـع أن تظهـر للوجـود دولـة أخـرى تنفصـل عـن السـودان ويكـون اسـمها هـو "جمهوريـة السـودان الجديـد" وعاصـمتها كـادوقلي. ولـن يكـون مسـتبعدا أن تستضـيف كـادوقلي بعـد عشـر سـنوات محادثـات سـلام بـين حكومـة السـودان القـديم وحركـات مسـلحة متمـردة فـي سـبيل إحـلال السـلام والحيلولـة دون تقسـيم مـا تبقـى مـن السـودان القـديم. عنـدها صـدقوني سـوف يكـون المحـك هـو عَلمانيـة الدولـة مـن عـدمها. والسـؤال هـو: مـن المسـئول عـن تفتيـت وبلقنـة السـودان؟ الـذين ظلـت الدولـة غيـر العلمانيـة التـي يـدفعون لهـا الضـرائب تقتلهم وتقصـفهم وتعلـن الجهـاد ضـدهم حتـى وصـلوا درجـة الاكتفـاء enough is enough، أم الـذين يـديرون أمـر هـذه الدولـة الظلـوم ويصـرون علـى الاالرابـع منـذ لحظـة تدشـينهت تسـتعيد علمانيتهـا البنيويـة حتـى تصـبح مـرة أخـرى دولـة وطنيـة حقيقيـة تقـوم علـى المواطنـة دون تمييـز علـى أسـاس الـدين أو العـرق أو الوضـع الاجتمـاعي الاقتصـادي إلخ؟

لهذا نطالب من جميع الذين يعلنون عن رفضهم لتقرير المصير وهم يتباكون بدموع التماسيح على الوطنية ووحدة البلاد أن يعلنوا أولا موقفهم من العَلمانية. فإذا كانوا ضدها، فليوفروا علينا نواحهم وعويلهم على الوطنية ووحدة البلاد وليعلموا أنهم هم الذين يفرطون فيها. لقد تم تدشين الدولة الوطنية في عام 1648م بموجب اتفاقية ويستفاليا عندما ثبت أن الدولة الدينية التي كانت تحكم وقتها بادعاء التفويض الإلهي وبالتالي لم تكن دولة وطنية، بل كانت تفرق ولا تجمع لاعتمادها نظام السادة النبلاء مقابل العبيد والأقنان. والآن تكاد تكمل الدولة الوطنية العلمانية قرنها الرابع، وبالتالي تكون قد أصبحت جزءا من بديهيات العصر وشروطه اللازمة المفروغ منها. هذا بينما لا يزال بيننا أناس هم في أفضل حالاتهم متخلفون عن ركب الحضارة بأربعة قرون، كونهم لم يتمكنوا بعد من إدراك واحدة من ارسخ بديهيات الدولة منذ أربعة قرون.

.....

العلمانية مُقابل تقرير المصير

محمود المعتصم

الصديق عمرو صالح يس. Amr Salih Yassin .. كتب نقد لنقاش العلمانية كله. و قال نحن مفروض نبطل نقاش و عشق للالفاظ و نركز مع الجوهر.

بدل نقول علمانية. و بكدا نفعل مراكز الرجعية و قدرتها على حشد الناس ضد الكلمة، نقوم نقول انو دايرين التشريع يكون ديمقراطي، مثلا يعني. و بكدا نزيد الفعالية بتاعت الدعوة بتاعتنا. و قال انو النقاش دا شغال من سنة ٦٥ و ما اتحسم و بالتالي مفروض نفكر انو الاستراتيجية كلها غلط.

و عمرو راجل ذكي و دايما كلامه مفيد و ان كان غلط.

يلا في مشكلة في كلام عمرو دا. و هو انو عمليا انت ما حتقدر تخلي المجتمع ككل و الطبقة السياسية توضح للناس تفاصيل النقاش و يقوموا الناس يختاروا جزئيا في داخل مجال كامل. Spectrum.

يعني ما حنقدر لمن عبد العزيز الحلو يقول يا علمانية يا انفصال. نقوم نقول ليهو لا: خلينا نتكلم عن تفاصيل التشريع. انو التصويت على الشريعة مسموح و لا لا، و نقوم نقول انو الناس من حقها تصوت على الشريعة لكن الشريعة ما اعلى من

التصويت. و عشان تتفرض قوانين فوق ديمقراطية الحدود حتكون ٧٠ في المية من الناخبين و لا ٨٠ في المية. و هكذا. الممكن هو انو المجتمع ككل يركز النقاش في كلمات محورية. علمانية و لا دستور اسلامي. انفصال و لا وحدة. و دي كلها مصطلحات فيها تفاصيل كتيرة جدا. مستحيل اي مجتمع يقدر يلم بيها كلها و يختار من المجال. البقدروا الناس يعملوه هو انهم يا اما يأيدوا العلمانية او الدستور الاسلامي.

عمرو نفسه شرح الامر بسؤال اولي: هل الشريعة هي مصدر التشريع؟ هل المواطن الشمالي شايف الدين هو مصدر اعلى للتشريع و لا لأ؟ و هنا الحلقة بتاعة الايديولوجيا بالضرورة بتتقفل. السؤال دا الاجابة عليهو ممكنة فقط بنعم او لا. ماف طريقة انا مثلا اجاوب نعم، و لكن... بعد نعم دي اي تفاصيل انا اقولها عديمة قيمة لاني قبلت تأسيس هو ضد فكرتي عن الديمقراطية تماما.

طيب لو مشينا للمرحلة التالية. الشخص السوداني المحافظ لو قرر يجاوب لا زيينا كدا. هنا بنرجع تاني للخصم: الرجعيين حيقولو ليهو اسا كلامك دا ما هو العلمانية زاتها!

و الحاجة دي ما نظرية ساي.

اذا في اي زول متابع نقاشات الانتخابات الامريكية، فحيلقى على مر التاريخ في سياسيين كتار جو يستعملوا وسائل عمر يس دي و يقولو كدا: نحن ما اشتراكيين، نحن بس دايرين النظام الصحي يكون مجاني للجميع. بس النظام الصحي. حاجة دقيقة جدا و ما عندها اي علاقة باي كلمة نعشقها او ما نعشقها. المقاومة ليهم دايما كانت ناجحة عبر خطاب من نوع: فلان دا اشتراكي! لمن تقول الصحة مجانية فانت بتلغي الرأسمالية في القطاع دا و بتملكه للدولة و دي الف باء تاء ثاء اشتراكية! ما تخلو الاشتراكي دا يغشكم!

و هنا المواجهة ما بتكتمل الا عبر الصراع حول المصطلحات الشايفها عمرو ما مهمة. بيرني ساندرز ما قدر يخترق الحلقة الشيطانية دي الا لمن قال ايوة انا اشتراكي. اها جيبو البعدها. الاشتراكية ما غلط الاشتراكية اخلاقية لانها بتدي الواحد صحة، و الصحة حق من حقوق الانسان! و يللا بعد كدا النقاش بستقيم.

من سنة ٦٥ نحن في الحقيقة متخندقين في حتة انو اسماءنا دي اسلحة ضدنا. دايرين نكون علمانيين يدون نقولها، ودايرين نكون اشتراكيين بدون نقولها.. و هكذا. خايفين من ضلنا. و الحاجة دي ما قربتنا من الناس، و لا سهلت عمليات التقدم. الحاجة دي ادت خصومنا اسلحة متعددة بس: محمود دا ما تشوفوا كلاموا دا منطقي كدا و كويس.. دا علماني! و قامت.

النقاشات المجتمعية هي نقاشات حول التفاصيل في جوهرها. و دي انا ما داير امنعها. لكن في مستوى بالضرورة حتصل ليهو. مستوى الاجابة الحصرية: نعم و

لا لا؟ و دي دايما مستوى كلمات معينة. انت بتشيطنها (زي ما نحن بنشيطن في كلمة شريعة، لانها عندنا معناها التغول على الديمقراطية بدعوى حكم الرب و هو حكم الافراد الفاسدين باسم الرب)، او بتعشقها (زي علمانية، اللي هو اساس الدولة الديمقراطية). و يا شباب ما تتغشوا بفكرة انو من الواقعية انو نهرب من النقاش دا. دي واقعية نخبتنا من ٦٥، و فشلت في كل ملف. زي مناورة دولة "مدنية" دي بتفشل دايما انها تاسس لدولة ديمقراطية حقيقية ما فيها مرجعية عليا لاي دين و لا لاي فكرة: دايرين الشريعة؟ تجيبوها ديمقراطيا و نحن نغيرها ديمقراطيا ما دامت دي كلمة الشعب. الشعب هو السلطة العيا! اي حاجة غير كدا فهي ظلم و شمولية بس.

انا علماني. بفتكر انو الدولة محايدة ما عندها اي مرجعية عليا. و انو دي من ضرورات الديمقراطية و السلام. و بالنسبة لي الكلمة مهمة. الكلمات دي master signifiers ، دوال اساسية، تعبيرات تاريخية عندها قيمة شاملة، و بتغير افكار الناس جذريا. ما حناقش السنتمترات و لا اي حاجة.

علمانية الدولة ضرورة لإنتشال الوطن من كبوته .. أم رفاهية ؟؟؟!

(3)

عبد العزيز أبو عاقلة

مدخل : (عندما نتعلم مُمارسة الخداع ، يالها من شبكة معقّدة تلك التي ننسج خيوطها)

ووتر اسكوت

(1) وظلت النخب السودانية منذ استقلال البلاد 1956م (مدنية /عسكرية) لا تبذل أي جهد يذكر في بناء الدولة السودانية الوليدة خاصة في أمور الاقتصاد و التنمية والسلام والحرب والديمقراطية السليمة الراشدة والنهوض بالمناطق الأكثر تضررا من التنمية الغير متوازنة بل الانكي من ذلك أنهم عملوا طيلة تلك الفترة علي أجندة التسابق والقفز فوق كل الأجندة الإساسية الملحة نحو الانتخابات من أجل السلطة فقط ، وفرض دستور إسلامي يقّوض ما تبقي من وحدة شعور المواطنين بوطن واحد ينتمون إليه جميعاً بلا تمييز أو تقسيم أو عنصرية .وأهم إنجازاتهم جميعا هي فرض هوية احادية واحدة لوطن متعدد الإثنيات والثقافات والاديان.

(2) وفي أواخر فترة الستينات 1968م كانت الفرصة أيضا سانحة لتلك النخب أن تتعلم من أخطائها وتستشرف المستقبل بعقول منفتحة وحكيمة وألسنة صامتة ولكنها ذهبت إلي محاصرة الهوية و التضييق علي منطقة الوطنية أكثر وذلك بالعمل جدياً بتآمر الطائفية (قوي السودان القديم) وتحالفهم مع نخب الإسلام السياسي لتمرير ما يسمي (بالدستور الاسلامي) في البرلمان وكونت ما يعرف بلجنة الاثني عشر داخل البرلمان لذلك الدستور المفروض والذي رفضه النواب من الكتل الجنوبية والنوبة والبجا من داخل البرلمان وواجهوهم بأن هذا الدستور سوف يقسم السودانيين علي اساس الدين والهوية وخاصة أنه يوجد به نص واضح بأن المواطن الغير مسلم لا يمكن أن يترشح لرئاسة الدولة . وهنا لابد ان نذكر مقارعة الأب فيليب غبوش التاريخية الصائبة الذي قال قولته المشهورة داخل البرلمان (ان السودان كبلد متعدد الاديان لا يمكن ان يحكم الا بدستور محايد من الناحية الدينية) وكان هذا المأزق الحقيقي مبكراً والسؤال المركزي كيف يمكن لمواطن سوداني غير مسلم مجرد أن يترشح لرئاسة الوطن ؟؟ وكيف تميّز الدولة بدستورها الاسلامي المواطنين وتقسمهم . وهل الخطل في الدين أم تديين السياسة (الدولة المتاسلمة) ؟؟ التي يريدون إلصاقها بالقوة بالدين !!وهل ما زلنا حتي الان نردد السؤال الابتزازي هل انت مع الشريعة او ضدها ؟؟ هذه هي المهالك التي حشرت فيها قوي السودان القديم و تحالفها مع الظلاميين مبكرا نفسها والوطن في جحر ضب .

(3) ظلت النخب السودانية تتأرجح وتتردد في بناء منصة تاسيس سليمة لوطن واحد ولم تستفيد من تجارب دول أخري مماثلة مثال الهند التي قدمت نموذجاً انسانيا وعمليا مبكرا في العلمانية واحترمت التعدد والاثنيات والمعتقدات وجعلت الدين محايداً في العملية السياسية وعلي مسافة واحدة من جميع الأديان في وطن واحد وذلك وصولاً إلي مواطنة حقيقية وأنصفت جميع الإثنيات وخاصة التي كانت تعتبر أدني منها في الحقوق والواجبات .وما قام به مؤسسي الهند الأوائل جدير بالوقوف عنده حيث أنهم عندما أرادوا وضع الدستور الدائم لبلادهم علي اساس علماني انبري الهندوس بكل قوة واعترضوا علي ذلك وطالبوا بأن يكون الدستور علي اساس دين عقيدة الأغلبية وثقافتهم وبالطبع هم الطائفة الأغلبية وتم رفض ذلك من قبل الذين رأوا أكثر من رأي نخبتنا الفاشلين الذين ازعجوا مسامعنا باكراً بالهتاف المتكرر سيادة دين وهوية الأغلبية والثقافة العربية متناسين أن بالوطن مواطنين أصيلين شركاء مرتبطين بشكل حاسم بأرضهم وهويتهم السودانية . ولو وافق مؤسسي دولة الهند الحديثة علي اقتراح الهندوس الأغلبية لكان مسلمو الهند مثل شعب جنوب السودان آثروا بناء وطن يخصهم بدلاً من الذل وإهدار الكرامة وهم بالطبع مواطنين اصليين ، وشعب النوبة الذي ما زال يطالب فقط بمواطنة متساوية وعادلة في وطن واحد و كانه يتسول حقوقه من نخب تعتبر الوطن مزرعة خاصة بهم.

(4) الفهم المغلوط الذي تتشدق به كل جماعات الإسلام السياسي بجميع مسمياتهم بالخلط بين مفهومي الدين والشريعة (بمعني ان الشريعة هي الدين) وهذا فهم مغلوط ومقصود بحيث ان الشريعة هي مجموعة التشريعات المتعلقة بجرائم الحدود والأحوال الشخصية من ميراث وزواج ... إلخ اما الدين باختصار فهو الذي ينظم علاقة الانسان بما يعتقده او يؤمن به. وليس للدولة علاقة بذلك وفي الحقيقة فان جوهر الأديان كلها او اي معتقد هي بث السعادة والاطمئنان واليقين الفردي.

الدولة الحكيمة تهتم بمعاش الناس و والصحة والتعليم ومقومات الحياة الدنيوية اما محاولة البابويين القدامى والجدد لاحتكار الدين والمتاجرة به وتديين السياسة لمصالح واجندة خاصة لهم .

و من هنا يأتي التعنت والغباء للتصحيح برفض علمانية الدولة في وطن متعدد الثقافات والديانات هي محاولة يائسة وتكرار لفشل مستدام لنخب أدمنت مصادرة منطقة الوطنية لوحدها والوصاية علي الناس والحجر والشجر ؛طيلة الفترة الماضية . (نتابع الجزء الرابع تباعا).

عبد العزيز ابو عاقلة 18يناير2020

مُفترق جوبا لا مُلتقىَ جوبا

لنا مهدي

توقيع حشش / عقار عرمان على الاتفاق الإطاري هل هو ثمن بخس لبيع المشروع والمنفستو والمضيّ قدماً تجاه السودان القديم؟

(العلمانية وتقرير المصير .. قميص عثمان ذبح المشروع) .. (إندهاش بصوتٍ عالٍ)

كررنا كثيراً أن الوطن بحوجة لرجال ونساء دولة •• فالهواية لا ترتق قميص الوطن الممزق!

{المكاواة السياسية سيدة الموقف: خصمي أصر على العلمانية وتقرير المصير الذين كنت أتقاسم تبنيهما معه حتى أمس القريب.. إذاً لأوجه ضربة موجعة لخصمي ببيع تلك المباديء ليتم توقيع الاتفاق الإطاري !ولكن حذارى.. فلربما أكتشفت بعد حين أن اللكمة موجهة لوجهي أنا }

♦(فلاش باك تقرير المصير)♦

نظام الإنقاذ قام بمحاولات فاشلة تماماً لإضعاف وشق الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تنادي بالوحدة وعمل على إضعافها بحركات انفصالية!

في مفاوضات أبوجا1 انشق رئيس وفد الحركة المفاوض دكتور لام أكول بعد عودته للجنوب وكون هو وريك مشار نائب رئيس الحركة الشعبية وقتها الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، وحدث ذلك أيضاً في أبوجا2 حيث انشق وليم نون نائب رئيس الحركة في ذلك الوقت ورئيس أركان الجيش الشعبي وانضم فيما بعد هو ومجموعته لحركة تحرير جنوب السودان التي كان يقودها د. ريك مشار ولام أكول.

في هذه الأثناء دخلت حكومة المؤتمر الوطني في تفاوض مع حركة تحرير جنوب السودان الانفصالية وتمخض ذلك التفاوض عن موافقة حكومة المؤتمر الوطني على منح جنوب السودان حق تقرير المصير وكان ذلك في فرانكفورت بألمانيا في عام 1992م ووقع عن الحكومة رئيس وفدها دكتور علي الحاج ووقع عن حركة تحرير جنوب السودان رئيس وفدها الدكتور لام أكول *وهذه أول مرة يرد فيها حق تقرير المصير في أدبيات الحلول المطروحة لحل مشكلة السودان في الجنوب* وبعدها تدحرجت كرة الثلج ودرجت حكومة المؤتمر الوطني المقبور على التنصل

من مسؤوليتها بل وكان منسوبوها وقياداتها يدعون أن حق تقرير المصير ورد في مؤتمرات للمعارضة ولكن هيهات فللتاريخ ذاكرة حديدية والمدهش والخطير تبنى ساسة و معارضين لهذا الادعاء .

الورطة وييين؟

*الورطة والمطب أن حق تقرير المصير مكفول بالقانون الدولي ** هي ورطة للذين يأخذون الكلام على عواهنه* ..

***طيب الكويس شنو*؟**

أن *تقرير المصير ليس دائماً مصطلحاً مرادفاً للانفصال*، *وحق تقرير المصير ليس من الضروري أن بهدد الوحدة الوطنية؛ فالتجربة الأثيوبية ماثلة أمامنا حيث يقر الدستور الأثيوبي حق تقرير المصير و *يشترط موافقة ثلثى عضوية البرلمان ليوافق على انفصال قومية ما وحتى ساعته لم تنفصل أي قومية في أثيوبيا.. لأن الوحدة الجاذبة أضحت حقيقة معاشة يومياً ، فلا ظلم لا تهميش لا إقصاء فحافظت الدولة على حدودها المحمية بالعدل*..

حق تقرير المصير مكفول.. وغير مخيف.. ومن يمنع الانفصال ليس الخشية من تقرير المصير، لكن الجهد الحقيقي أن تكون الوحدة خياراً جاذباً..

♦ (*العلمانية* لماذا تتبرأون منها الآن؟! *)

العلمانية الفلسفية أم السياسية تلك التي تنكرون؟ العلمانية التي تحقق دولة القانون والمؤسسات والتي تهضم تباين المواطنين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم السياسية والأيدلوجية والثقافية ليمخر زورقهم عباب محيط الحكم الرشيد في دولة يدار تنوعها باقتدار وكل مواطنيها شريك في هذه الدولة لا تابع ولا مهمش!

وكما كتبت من قبل.. الذين تراجعوا عن مشروع السودان الجديد لعلهم يتشبثون بالطرح الهلامي لقدواتهم السياسية والحياتية آملين أن يلحقوا بآخر عربات قاطرة الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية التي تطبق القوانين فيها على الأساس الشخصي ؛ فالمسلم تطبق عليه العقوبات الشرعية وغير المسلم تطبق عليه القوانين الوضعية.

الساسة الهواة أحكم عليهم الفخ تماماً؛ فطرح الدولة المدنية في هذا الصدد متخم بعدم المساواة؛ فالمفروض أن تكون مرجعية كافة الشعوب السودانية وما يحكمهم قانون

واحد يطبق على الكل..والعلمانية لا تنكر التدين بل ترى أن دور الدين يقتصر فقط على الحياة الشخصية للأفراد لا يتجاوز ذلك للحكم .

♦(*مشاهدات استباقية من مهرجان التوقيع*)♦

اليوم الجمعة يوم التوقيع الإطاري بـ(مفترَق جوبا لا ملتقى جوبا) يا تلتمية مرحبا..ويا مليون أمل يتقافز هنا وهناك.. وزغردي يا ام رشوم!

كل شيء على ما يرام..والله كويس..

أتوقع ابتسامات من الاضان للأضان من القيادات أمام الكاميرات...برضو كويس..

ستبدو شعور بعض الممثلين وقد وخطها الشيب(أكيد من الهم الوطني) بينما سترتسم دوائر سوداء حول عيون آخرين (اكيد من الهم الوطني) وستظهر خطوط تجاعيد في جباه البعض من القيادات (أيضاً من الهم الوطني)..

فالقيادات تنام وتصحو على الهم الوطني،لذلك القوى السياسية أحزابها وحركاتها في تقدم مطرد..والوطن في تقدم مطرد..وكل شيء تمام...(والديمقراطية شدة متحكرة،،،ما مدية فجة لما عداها داخل تلك ال{حركات})..والله كويس..

أتوقع-بعد أن جاء الجميع (على سنجة عشرة) حاسمين تناقضاتهم الداخلية وتناقضاتهم فيما بينهم - أن تتوجه لبناء السودان (*الجديييييد*)..

كما أتوقع ان تصدّر تجاربها الثرة دولياً، فالما كفّى ناس البيت ماحرام على الجيران!

فقوانا السياسية (ربنا يخليها لينا) لا تجتمع لتنفض وتنفض لتجتمع (ما بيحصل)

والقوى السياسية معتادة على الوفاء بالتزاماتها ووعودها تجاه بعضها، وبالاتفاقيات المبرمة بينها وبين بعضها (عيني باردة).

كمأنني سمعت (تحت تحت) أن كبريات الديمقراطيات، ستجعل من قوانا السياسية في العالم الثالث والثلاثين،وبالأخص السودان، قدوة ونبراساً

ستكون انظارالعالم موجهة لكم اليوم يا سادتي، وهو شرف لوتعلمون عظيم! فاالرجاء توسيع البسمات أمام الكاميرات...سيجنال تو!!

مع محبتي؛

إيقاف الحرب وإرساء السلام

منذ ٢٠١٢ ابتدع شباب السودان شعار حرية سلام وعدالة ولم يكن الشعار يعني اجراءات امنية كما حدث في السودان منذ الاستقلال لكن حل حقيقي يؤسس لدولة مدنية بها حريات ويتم فيه فصل الدين عن الدولة ومبنية على السيادة للشعب والمواطنة.

كل صراعاتنا السابقة كانت من شرور سوء ادارة التنوع (الديني والثقافي وحسب النوع والتنمية) والتوقف في محادثات السلام عند الموروث العربواسلامي وتخويف الشعب من العلمانية وكانها روشتة التخلي عن الدين وعدم معالجة قضايا التنمية والمساواة والعدالة لم يكن التخلي عن شعار حرية سلام وعدالة كعنوان للثورة واختيار الحرية والتغيير عشوائيا لكن الحفاظ على مكنونات البرادايم القديم من خلال اسم اعلان فضفاض كعادة الخكومة لانعرف شيئا تقريبا عن مفاوضات السلام ومن هم اعضاء لجانها وماهي المباديء التي تفاوض على اساسها، وكيف وصلنا لمسارات بلغت الخمس ووو واصبحنا لانرى من المحادثات الا وحميدتي وشخص اخر يحملان ملفا احمرا يتصافحان.

كل المعلومات والمباديء والخلافات وسير المفاوضات نسمعها من الحركة الشعبية -الحلو عبر بيانات رسمية واعلانات ومخاطبات وفيديوهات. واحيانا من ممثلي مسارات لم نسمع بها من قبل، اما الحكومة فلا نسمع منها شيء.

اتساءل فعلا هل لازالت حركة الحلو وعبد الواحد تفاوض باسمنا ولتحقيق تطلعاتنا كما كانت تفعل مع الإنقاذ ولازالت حكومة "وثيقة قحت الدستورية" تريد ان تعيدنا لدولة دينية محسنة عمادها تسوية تاريخية بين يسار لايحكم واسلاميين رفضهم الشعب. تريد منا الحكومة بشقيها ان نؤيدها "كارت بلانش" وهي لاتوضح حتى المباديء التي تفاوض عليها وماهو موقفها من الدولة الدينية وماهي اعتراضاتها على العلمانية. الحكومة لاتحدثنا عن اي شيء واستحقت وصف محجوب محمد صالح " حكومة الصمت".

كنت ممن بظنون ان ملف السلام الذي عملت عليه السلطة مبكرا سوف يكون نجاحها كبيرا ويفتح الطريق لاضافة قوى لها خبرة في ادارة الدولة وللحراك الشعبي لكن اظنني كنت مخطئا فالعجز ضارب اطنابه والسلام ليس استثناءا

كنا في الموعد تماماً ... ودوماً سنكون

اقام المنبر العلماني للتنوير ندوته المعلنة ظهر امس بمسرح جامعة النيلين والتي شهدت حضورا كبيرا وتفاعلا نوعيا مع المنصة التي كان يديرها ببراعته المعهودة الاستاذ القدير احمد الحاج واستضاف فيها دكتور فتح الرحمن التوم متحدثا والاستاذ متوكل محمدين معقبا.

إن نجاح اي عمل انما يقاس بمدى فعاليته وتأثيره، وهو ما كان ملموسا من تفاعلات الحضور النوعية مع طرح المنصة التي كانت حاضرة وامينه في الرد والتوضيح والتفنيد.

ان المنبر العلماني للتنوير يؤكد انه سيستمر في مشروعه التنويري بكل عزم وقوة وثبات لايمانه القطعي بأن معالجة جذور الازمة الوطنية يبدأ من هنا، مفتاحه العلمانية وطريقه التنوير، وستتوالى ندوات المنبر وفعالياته الجماهيرية بكل الاشكال والسبل الى ان يؤتي ذلك المجهود ثماره وعيا بالحقوق وادراكا لمفاهيم الوطنية.

وهنا لا يفوتنا ازجاء الشكر اجمله والامتنان والعرفان اعمقه لكل من ساهم في انجاح فعاليتنا بالامس، شكر بلا حدود للرفيقة الجميلة جوري احد مؤسسي المنبر التي قادت كل هذا المجهود الكبير لاخراج الفعالية بهذا الشكل المشرف، نكيل الشكر اجمله للاستاذ الكاتب المبدع هشام آدم الذي دعم وساند المنبر منذ تأسيسه وحتى الان مدافعا ومنافحا ومبشرا ومشاركا وما ذلك بمستغرب على احد فطاحلة التنوير، كما نتقدم بالشكر الجزيل لادارة جامعة النيلين التي اتاحت لنا قاعتها بصدر رحب وتعاون جميل لاقامة الندوة، كما نزجي شكرنا للدكتور فتح الرحمن التوم والاستاذ متوكل محمدين لبذلهما وقتهما الغالي لاثراء ندوتنا بذاك الكم المعرفي التنويري الغير مستغرب عليهما، وشكر جميييل لرفيقنا المبدع الرائع احمد الحاج الذي كان في الموعد كعادته فارسا من فرسان التنوير في الخطوط الامامية، كما نزجي شكرنا للحضور الكريم الذي اضاء جنبات القاعة مشاعلا للتنوير.

هذا العمل الذي تم بالامس تم التحضير له عبر فريق العمل الميداني للمنبر، اعضاؤه مشاعل التنوير التي تتهادى بين جماهير شعبنا تنثر التنوير في الميادين والطرقات، في المدن والقرى، تحمل ايمانها بالمشروع بين حناياها تبذل كل ما تملك في سبيل ان تعلي قيم الحقوق ،المواطنة، العدالة والمساواة، شكرا حميما جميلا لهم جميعا دون استثناء، وشكر خاص للفريق الذي اخرج ندوة الامس الرفيقات والرفاق: يسرا احمد عثمان، ود العبادي، بديع رضا، كافكا سعد،هيثم

بشـرى، اليـاس ادريـس، الربيـع بـابكر، عبـدالمنعم يوسـف، عبدالسـلام محمـد، مـروان مرسي، نبيل اسحق.

كانـت نـدوة الامـس فاتحـة عملنـا الجمـاهيري الكبيـر، مشـوار سنمشـيه حتـى يكـل المشـي منا.

#العلمانية_بتجيب_حقك_وحقي

#العلمانية_معركة_الحقوق

#العلمانية_عدالة_وحقوق_متساوية

#المنبر_العلماني_للتنوير

ادارة المنبر العلماني للتنوير

إعلان دعم قضايا السلام والوحدة الطوعية

بين الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل والحركة الشعبية لتحرير السودان/ شمال

نحيي نحن المجتمعون ثورة الشعب السوداني 2019 المجيدة؛ ونترحم على شهدائها وكل شهداء الوطن الذين ضحوا بأرواحهم لأجل الحرية والعدالة والسلام، وكانوا سبباً لهذه الثورة التراكمية، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحي والمصابين وعودة المفقودين، وتأكيدًا للعلاقة المشتركة والمواقف التاريخية التي جمعت بين حزبي الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، فقد وقع الطرفان ثنائياً أو مع أطراف التجمع الوطني الديمقراطي الأخرى؛ على عدة اتفاقيات وبيانات هدفت لتحقيق السلام الدائم والوحدة العادلة منها: مبادرة السلام السودانية نوفمبر(تشرين الثاني) 1988م، بين مولانا السيد محمد عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، والقائد الدكتور جون قرنق دي مبيور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان. وإعلان نيروبي الذي وقعه التجمع الوطني الديمقراطي في إبريل 1993م. والإعلان المشترك الموقع بين بين الحزبين سنة 1994، ومقررات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية سنة 1995م، وإعلان القاهرة 2005. وإعلان القاهرة؛ بين الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، والحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، في سبتمبر(أيلول) 2019.

واتصالاً بالنهج التاريخي أعلاه؛ احتضنت جوبا، اجتماعات الحزبين، في جو إيجابي، ساده الصدق، والبلاد تقف أمام تحدي تاريخي كبير للإختيار ما بين السلام والوحدة أو استمرار الصراع لذات العوامل القديمة المتجددة وتمّ الاتفاق بين الطرفين على الآتي:

أولا: تأكيد الالتزام الثابت بالوحدة الطوعية المؤسسة على الديمقراطية والتعدد الديني والعرقي والثقافي، والالتزام الجاد بالعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وضرورة منع قيام الأحزاب السياسية على أساس ديني، وضرورة احترام التعدد والتنوع الثقافي، ومنح كل الشعوب فرصتها في تطوير تجربتها الثقافية والسياسية، مع التركيز على الطريق إلى الوحدة الوطنية حيث أن قضية السلام واستدامته هي الحل لاستقرار اقتصادي وتحول ديمقراطي حقيقي.

ثانياً: تشجيع الجهود المبذولة للوصول إلى سلام عادل ومستدام تحت استضافة ورعاية الأشقاء في دولة جنوب السودان، وتقديم كل مساعدة ممكنة للوصول بمسيرة السلام إلى نهاياتها المبتغاة.

ثالثا: إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وتلك التي تميز بين المواطنين بسبب الدين او العرق او الجنس او الثقافة. وصياغة قوانين بديلة تضمن المساواة الكاملة بين المواطنين دون تمييز تأسيسا على حق المواطنة علي ان تتطابق القوانين الجديدة مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان ويبطل اي قانون يصدر مخالفا لذلك، ويعتبر غير دستوري كما يرفض الطرفان القوانين التي تميز بين الشعوب السودانية وتهدد الوحدة الوطنية كما نؤكد موقفنا من الوثيقة الدستورية خاصة المادة (1/2) وإلغاء تلك القوانين حتى تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية والرجوع لقوانين سنة 1974، حتى التوافق على الدستور الدائم.

رابعاً: تضمين بنود اتفاقيات السلام، التي يتم التوصل إليها مع الحكومة الانتقالية، في الدستور الدائم. على أن تكتب الدستور هيئة مفوّضة نتوافق عليها، ويعرض على استفتاء شعبي.

خامساً: محاكمة المتهمين في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وقضايا انتهاك الحريات، وحقوق الانسان، والتعذيب، والفساد وذلك لإفساح المجال كاملا لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان عدم الإفلات من المحاسبة والعقاب واتخاذ كافة السبل في سبيل ذلك.

سادسا: يتفهم الحزب الإتحادي الديمقراطي الأصل الدوافع والمخاوف المرتبطة بحق الشعوب المتضررة في ممارسة حق تقرير المصير عبر استفتاء شعبي، ويجدد تفهمه لضرورة إصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال على المطالبة بالعلمانية وتقرير المصير ويلتزم الحزب بالعمل والتواصل مع الأطراف السودانية كافة من اجل معالجة هذا الامر سعيا لوقف الحرب ودرءا للفتنة الدينية وذلك حتى لا تكون هذه القضايا سببا وعائقا دون الوصول الي اتفاق سياسي يوقف الحرب في السودان.

سابعا: يلتزم الطرفان بتشكيل لجنة مشتركة تعمل على تنزيل هذا الاتفاق علي أرض الواقع واتخاذ التدابير التي تجعله حاضرا في الوعي الجماهيري نموذجاً، للحكمة السودانية في معالجة القضايا العصية التي تجابه الوطن كما تجعل منه أساسا لمصالحة وطنية شاملة تداوي مرارات الصراع وترمم الشروخ الاجتماعية التي نتجت جراءه.

ثامنا: اتفق الطرفان على أهمية إنفاذ مشروعات التنمية العادلة التي تؤدي إلى إزالة الغبن الناتج من الصراعات والتهميش وتحقيق التمييز الإيجابي.

وفي ختام اللقاء عبر الطرفان عن عميق شكرهما لدولة جنوب السودان ولجنة الوساطة وتقديرهما للمجتمع الدولي ممثلا في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والأوروبي ودول الترويكا والدول الصديقة والشقيقة لدعمهم واهتمامهم بالأوضاع السياسية والإنسانية وجهودهم المبذولة من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين في مناطق الحرب ودفاعهم عن حقوق الإنسان وسعيهم من أجل تحقيق العدالة الدولية وإيقاف المأساة الإنسانية في السودان.

صدر هذا الإعلان تحت توقيع الطرفان اليوم الأربعاء الموافق : 29/ يناير/2020م

السيد/ جعفر الصادق محمد عثمان الميرغني

نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

القائد/ عبد العزيز آدم الحلو تلو

رئيس الحركة الشعبية، والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال

أبار الموقف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان - يمال على طاوله التفاوض (العلمانية وفصل الدس عن الدوله) جدلاً واسعاً وحرك المياه التي ظلت ساكنة لسنوات طويله. فقضية العلمانية وفصل الدس عن الدوله هي قضية كل السودانيس بإعتبارها تشكل واحدة من الجذور التاريخية للأزمة السودانية. فإستغلال الدس في السياسة عبر التاريخ قاد إلى إنهيار وتدمير البلدان، أما في السودان فقد أدى الى تقسم الشعب السوداني وإشعل الحروب الاهلية الطويله وإنفصال جنوب السودان ولا زالت هذه الحروب مستمرة في أجزاء واسعة من البلاد مما يهدد بتفكيك الدوله برمتها.

يابعنا خلال الايام الماضية الحراك الواسع الذي أبارته قضية العلمانية وطرحها من جانب الحركة الشعبية كمبدأ تفاوضي خاصة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي، وقد رأينا ضرورة توثيق هذه المواقف والاراء في هذا الظرف التاريخي المفصلي حول هذه القضية المصيرية لفائدة الجميع ولمصلحة الاجيال القادمة لاننا يرى إن هذه القضية هي قضية يهم الشعب السوداني كله في المقام الاول وهو صاحب الكلمة العليا في تحديد مستقبله السياسي. فالشعب السوداني الذي يار ضد النظام البائد ورسم ملامح سودان المستقبل، قادر على مواصله ثورته من أجل بناء سودان جديد تسود فيه قيم (الحرية .. العداله .. المساواة) .. سودان يتساوى فيه الجميع بغض النظر عن (الدس - العرق - اللون - اللغة - النوع - الجهة ... إلخ).

والحركة الشعبية لتحرير السودان - يمال إذ تدعو لإقامة الدوله العلمانية، فهذا ينطلق من حرصها على يماسك ووحدة البلاد التي لا يمكن يحقيقها في ظل الدوله الدينية، والدس رفضون العلمانية فإنهم يقفون ضد وحدة البلاد ويدفعون الشعوب المتضررة من ممارسات الدوله الدينية إلى التمسك بحق تقرير المصير. فالدوله الدينية لا تقبل بالتنوع والتعدد وهي تقسيم المواطنس، وهمش النساء والاخر الديني، وتنهك الحريات وحقوق الإنسان وتقف حجر عيرة أمام التحول الديمقراطي.